جامعة الإسكندرية
ALEXANDRIA UNIVERSITY
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
Faculty of Economic Studies & Political Science
معرفة وانتماء

المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد التاسع (العدد السابع عشر، يناير 2024)

تأثير التغير في نمط النظام الدولي على الأمن القومي العربي دراسة النمط الأحادي القطب للنظام الدولي (1990-2010) [1]

رانيا محمود ابراهيم عبد الرحيم
باحث دكتوراه العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
roni_sholkamy@hotmail.com

[1] تم تقديم البحث في 2022/12/5، وتم قبوله للنشر في 2023/9/5.

الملخص

يتسم نمط النظام الدولي بالتغير المستمر وعدم الثبات على نمط واحد منذ نشأته، وعادم ما يؤدي التغير في نمط النظام الدولي على النظم الإقليمية، والتي تعتبر نظما فرعية من النظام الدولي، لذلك تسعى الدراسة لتحليل تأثير التغير في النظام الدولي من النمط الثنائي إلى نظيره الأحادي على الأمن القومي العربي، باعتبار النظام الإقليمي الغربي أحد النظم الفرعية للنظام الدولي. أكثر من هذا، يعتبر النظام الإقليمي العربي واحد من النظم الإقليمية الأكثر تأثراً بالتغيرات في النظام الدولي، إن لم يكن أكثرها تأثراً على الإطلاق، لاعتبارات تاريخية وجغرافية واقتصادية.

الكلمات الدالة: النظام الدولي، أنماط النظام الدولي، الأمن القومي العربي، النظام الإقليمي العربي، الاستراتيجية الأمريكية، دول الجوار العربي.

Abstract

The impact of the change in the pattern of the international system on Arab national security. Study of the unipolar pattern of the international system (1990 – 2010)

The pattern of the international system is characterized by continuous change and instability on one pattern since its inception, and the change in the pattern of the international system usually leads to regional systems, which are considered sub-systems of the international system, so the study seeks to analyze the impact of the change in the international system from the binary pattern to its unilateral counterpart on Arab national security, considering the Western regional system as one of the sub-systems of the international system. More than this, the Arab regional system is considered one of the regional systems most affected by changes in the international system, if not the most affected at all, due to historical, geographical, and economic considerations.

Key words: the international system, patterns of the international system, Arab national security, the Arab regional system, American strategy, Arab neighboring countries

مقدمة

مر النظام الدولي منذ نشأته مع معاهدة وستفاليا بالعديد من المراحل والأنماط، منذ نشأته مع عام 1648، ومع بداية نشأة النظام الدولي مثلت القوة العسكرية مرادفاً أساسياً لقوة الدولة وثقلها ووزنها دولياً، وقد اتخذ النظام الدولي أنماطاً مختلفة، وفقاً لعدد القوى أو الفاعلين الدوليين الأكثر تأثيراً، ونمط العلاقات فيما بين تلك القوى. فقد غلب نمط التعددية على النظام الدولي حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، مع التغير في الفاعلين الدوليين الأكثر تأثيراً، وتفاوت درجات تأثير كل منهم، وتعتبر المملكة المتحدة المثال الأكثر وضوحاً على تفاوت درجة التأثير خلال تلك الحقبة. وقد أسهمت نتائج الحرب العالمية الثانية عن بروز قوتين جديدتين تصدرتا النظام الدولي هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، على حساب قوى دولية أخرى مثل المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، واليابان. ومع تفكك الاتحاد السوفييتي، تغير نمط النظام الدولي نحو نمط أحادي بدءاً من تسعينيات القرن العشرين، بعد فترة ليست بالقصيرة من التوازن بين كتلتين متنافستين. وانفردت الولايات المتحدة خلال تلك الحقبة بالهيمنة على النظام الدولي، مع تراجع تأثير روسيا الاتحادية (وريثة الاتحاد السوفييتي)، وعدم بروز قوة دولية أخرى يمكنها موازنة القوة الأمريكية.

وثمة اتفاق على التأثير المؤكد للتغير في نمط النظام الدولي على النظم الفرعية أي النظم الإقليمية. ومن ثم، تتناول الدراسة بالتحليل تأثير التغير في النظام الدولي من النمط الثنائي إلى نظيره الأحادي على أحد النظم الفرعية، ألا وهو النظام الإقليمي العربي، ولاسيما على الأمن ٱلإقليمي لهذا النظام الفرعي والمسمى بالأمن القومي العربي، أي أمن الإقليم كوحدة واحدة، وليس الأمن القومي أو الوطني لكل دولة من الدول الأعضاء في هذا النظام الإقليمي على حدة. وتركز الدراسة على تأثيرات التغير في نمط النظام الدولي خلال حقبة زمنية محددة على الأمن القومي العربي.

المشكلة البحثية للدراسة

تتمثل المشكلة البحثية في تساؤل مفاده: لماذا أدى التغير في نمط النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية القطبية، إلى زيادة درجة التهديد التي يتعرض لها الأمن القومي العربي؟ أو بعبارة أخرى، كيف أدت التغيرات في نمط النظام الدولي إلى المزيد من مصادر التهديد الداخلية والخارجية التي يتعرض لها الأمن القومي العربي؟ ومن المؤكد أن زيادة مصادر التهديد للأمن القومي العربي، وعدم

القدرة على مواجهتها، يعني إضعاف النظام الإقليمي العربي، والعكس صحيح. ومن ثم، تسعى الدراسة للإجابة على تساؤل رئيسي فحواه: **ما تأثير التغير في النظام الدولي على الأمن القومي العربي؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية التي تحاول الدراسة الإجابة عليها وذلك وفقا لمصادر تهديد الأمن القومي العربي والتي تتمثل في: ما هو شكل التغير الذي طرأ على قمة النظام الدولي فيما يخص الفاعلين الدوليين؟، وماهي علاقة النظام الدولي بالأمن القومي العربي؟ وما تأثير التغير النظام الدولي على درجة تهديد القوى الكبرى للأمن القومي العربي؟، وما تأثير التغير النظام الدولي على تهديد دول الجوار غير العربية (إسرائيل تركيا – إيران – إثيوبيا) للأمن القومي العربي؟، وما تأثير التغير النظام الدولي على مصادر التهديد الداخلية (مثل الإرهاب والتطرف، والأقليات العرقية والدينية) للأمن القومي العربي؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم النظام الدولي والكشف عن رؤية لواقع النظام الدولي في ظل النمط أحادي القطب، وتوضيح مدى علاقة بين التغير في النظام الدولي بالأمن القومي، تحليل مفهوم الأمن القومي العربي وعلاقته بالأمن الإقليمي وأبعاد وسمات كلا منهما، كما تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل التحولات الدولية والإقليمية من تفكك الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج وإدراك مدى انعكاس تلك التحولات على الأمن القومي العربي، كما تعني الدراسة للوصول إلى استراتيجية مستقبلية للأمن القومي العربي لمواجهة التحديات والتهديدات المتعلقة بالنظام الدولي.

منهج الدراسة

أولًا: منهج النظام الدولي: تستخدم الدراسة منهج النظام الدولي في دراسة العلاقات الدولية، والذي طوره" مورتون كابلان" Morton Kaplan، من خلال استخدام مقولات النظرية العامة للنظم، كي تتلاءم مع دراسة العلاقات الدولية؛ مثلما فعل ديفيد إيستون في دراسة النظم السياسية الداخلية. واستطاع "كابلان"، من خلال استخدام مقولات النظرية العامة للنظم، تقسيم النظام الدولي إلى نظام دولي يضم عدداً من النظم الفرعية (أي النظم الإقليمية). ويتكون النظام الدولي من وحدات دولية متفاوتة التأثير (وحدات كبرى، ووحدات متوسطة، ووحدات صغيرة)، ويوجد بين الوحدات الدولية وبعضها البعض، وبين النظام الدولي والنظم الفرعية، وفيما بينها، نوع من علاقات التأثير والتأثر.

وتنتج هذه التفاعلات أنماطاً من السلوك داخل النظام الدولي أو النظم الفرعية. فالنظام الدولي يتكون من مجموعة من المتغيرات التي تترابط علاقاتها وتتداخل، وينتج عن تفاعل تلك المتغيرات، الداخلية أو الخارجية، أنماطاً متمايزة من السلوك الدولي. ومن خلال تحليل علاقات التأثير والتأثر التي تربط بين هذه المتغيرات التي يعتمد عليها النظام الدولي في استقراره، يمكن التعرف على جوانب الانتظام وعدم الانتظام في أنشطته وعملياته. فعندما تتسبب أحد عوامل التأثير أو المدخلات "inputs " في إحداث نوع من التغير في العلاقات التبادلية للمتغيرات التي يتألف منها النظام الدولي، ويؤدي ذلك التغير إلى تحولات جوهرية في سلوكيات هذا النظام، أو ما يطلق عليه المخرجات "outputs".

ويعتبر النظام الدولي أحد المصادر الرئيسية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على النظم الفرعية والإقليمية وخاصة النظام الإقليمي العربي، وبالتالي فإن التغيرات الهامة والكبرى التي تحدث داخل النظام الدولي يكون لها تأثيرها على النظام العربي وقضاياه السياسية والاقتصادية والأمنية، وتكون بمثابة المدخلات التي يكون لها تأثيرها على النظام العربي. ومع سقوط ثنائية النظام الدولي، وهيمنة الولايات المتحدة في ظل القطبية الأحادية، فقد أدى التغير الذي طرأ على التوازن في النظام الدولي على مستوى الفاعلين الدوليين إلى تأثيرات مهمة على النظام الإقليمي العربي وقضاياها الأمنية، ولاسيما على مصادر تهديد الأمن القومي العربي، الداخلية والخارجية على السواء (Kaplan, 19964, Pp23– 24).

الدراسات السابقة

في إطار عرض الأدبيات السابقة لموضوع الدراسة "تأثير التغير في النظام الدولي على الأمن القومي العربي" فستقوم الدراسة بالتقسيم الخاص لعرض بعض هذه الأدبيات إلى ثلاثة أقسام:

أولًا: الدراسات المتعلقة بالنظام الدولي: في هذا السياق يتم عرض بعض من الدراسات السابقة التي تناولت بالبحث والدراسة ماهية التفاعلات داخل النظام الدولي وطبيعة الصراع داخله والقوانين التي تحكم طبيعة عمليات التغير فيه، ومن هذه الدراسات:

أ. دراسة النظام الدولي من الحرب الباردة إلى اليوم (دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين) للباحثة أسيل شماسنة، وقد استعرضت الباحثة من خلال الدراسة الجدل القائم بشأن استشراف المستقبل لما سيؤول إليه النظام الدولي من خلال المعطيات الموجودة على

الساحة الدولية لمعرفة ماهية طبيعته في القرن العشرين من خلال تناول الانقسام الخاص بوجهات النظر حول طبيعة النظام الدولي، حيث يرى مؤيدو الاتجاه الأول استمرار نظام الأحادية القطبية نظرا لتفوق القوة لدى الولايات المتحدة وغياب المنافس المماثل، بينما الاتجاه الثاني أيد تحول النظام الدولي إلى شكل القطبية الثنائية ممثلا في الولايات المتحدة والصين وأن هذا النظام هو القادر على جلب الاستقرار للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، بينما يرى مؤيدو الاتجاه الثالث ان النظام الدولي سيتحول إلى التعددية القطبية تمثل أقطابه روسيا – الاتحاد الأوروبي – اليابان – الهند بالإضافة إلى الولايات المتحدة والصين. (شماسنة، 2018).

ب. دراسة بعنوان الدولة العالمية والنظام العالمي الجديد، للباحث إبراهيم أحمد، وهي أطروحة لنيل درجة الدكتوراه وتناولت إشكالية تأثير النظام الدولي الجديد على مسار الدولة في ظل العولمة وظهور القوى الصاعدة المتمثلة في القوة الآسيوية (الصين– الهند – اليابان) والاتحاد الأوروبي، ومدى قدرة الدولة الوطنية في ظل النظام الدولي الجديد بالاستمرار بالالتزام بالضوابط الأخلاقية والإنسانية والسياسية في ظل وجود العديد من التحديات، وذلك من خلال استعراض آلية عمل النظام الإمبراطوري الجديد ودوره وتأثيره على إضعاف سيادة الدولة الوطنية وخلصت إلى أن الدولة الوطنية في ظل النظام الدولي الحالي تواجه صعوبات وتحديات فيما يتعلق بالحفاظ على سيادتها وثقافتها، غير أنه مع صعود القوى الأخرى قد تحدث انفراجة تقلل من هيمنة وسيطرة القطب الواحد (أحمد، 2010).

ج. القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية: مدخل لبروز قطبية منافسة وتأثيرها على الشئون الدولية، للباحث زهير المحمدي، وقد تناول الباحث بالتحليل رصد تحليلي القطبية الأحادية ضمن التاريخ الإنساني وضمن منظمة الأمم المتحدة ،في أعقاب سقوط القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة، كما تناول الباحث فكرة تحول النظام الدولي الحالي إلي نظام متعدد الأقطاب لتعدد الفاعلين المؤثرين في قمته، كما طرح الباحث تصور القطبية الإسلامية كحضارة قطبية شمولية، ومدى أهلية الدول الإسلامية للمنافسة على القطبية الدولية، وتوصل الباحث خلال دراسته إلى أن العالم في ظل قيادة الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر مثابة استثناء وليس أصل، وهذا الاستثناء وقتي ضمن سنن التدافع لبروز قطبية أخرى منافسة وكدافع لبروز قطبية إسلامية.

ثانيًا: الدراسات المتعلقة بالأمن القومي العربي وهو يتعلق بالأدبيات التي تناولت مفهوم الأمن القومي العربي:

أ. ورقة بحثية بعنوان مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، لعبد الله الحلبي، ويتناول فيها الكاتب مفهوم الأمن بشكله العام وكيف أنه مفهوم معقد ومركب وذو أبعاد متنوعة سواء عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو إنسانية، كما استعرض الباحث السمات الخاصة بمفهوم الأمن، كما تناول مفهوم الأمن القومي واتجاهاته المختلفة سواء الاستراتيجية والتي تربط مفهوم الأمن القومي بمصالح الدولة وقضايا الاستقلال والسيادة ،كما تناول الباحث مفهوم الأمن الإقليمي الذي تختلف إدارته بمضامينه وأوزانه من منطقة إقليمية إلى أخرى، ويرتكز بالأساس على العمل على زيادة التفاعلات بين الدول على الأصعدة كافة وخاصة التعاون في الترتيبات الأمنية التي تتخذ أشكالا مختلفة كالأمن الجماعي، والأمن المتحد، والدفاع الجماعي (الحلبي،2008).

ب. دراسة الأمن الإقليمي العربي بعد حرب الخليج، ليزيد صايغ، والذي تناول مسألة الأمن الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية، واستعرض السمات الجغرافية والجيوسياسية التي تربط المنطقة العربية لإقامة نظام إقليمي عربي مشترك، والتحديات التي تواجه النظام العربي للتوصل لصيغة أمنية مشتركة في أعقاب حرب الخليج والحرب التي تم شنها على العراق، والمعضلة الأمنية التي تواجهها منطقة الخليج العربي ومن ثم المنطقة العربية وذلك في إطار انتشار وجود القوات والقواعد الأمريكية في منطقة الخليج، الأمر الذي جعل الباحث ينادي بضرورة تغليب الحلول السياسية على الحلول العسكرية، من خلال الإصلاحات السياسية والمؤسساتية الملائمة كي تتوصل المنطقة إلى تحقيق الأمن والسلام (صايغ،1992).

ج. رسالة دكتوراه الأمن القومي العربي – المصري وحرب أكتوبر، ويتناول بالتحليل مفهوم الأمن القومي العربي ودوائره ومصادر تهديده واستراتيجية مواجهة أحد مصادر التهديد والمتمثل في التهديد الإسرائيلي وذلك من خلال العمل العربي المشترك، كما تناولت الدراسة مدى قوة العلاقة والارتباط بين الأمن القومي المصري والأمن القومي العربي وتناول حالة حرب أكتوبر كنموذج ومثال قوي للتنسيق والعمل العربي العسكري والسياسي المشترك بين الدول العربية لمواجهة التهديدات الموجهة للأمن المصري والعربي، والتي كانت تتمثل وتتمركز حول التهديد الإسرائيلي (خليل، 1985).

ثالثًا: الدراسات المتعلقة بتأثير التغير في النظام الدولي على الأمن القومي العربي والتي توضح مدى ارتباط الأمن القومي العربي بالاستراتيجيات الكبرى وكيف يصطدم هذا المفهوم بتطور تلك الاستراتيجيات:

أ. دراسة بعنوان مستقبل النظام الدولي في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية، والتي تناولت بالدراسة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية كقائد للنظام الدولي الجديد عقب انهيار الاتحاد السوفيتي تجاه المنطقة العربية والتي بدأتها بشن حرب واسعة المجال ضد العراق، كما استعرضت الدراسة كيف أن المنطقة العربية من أكثر المناطق تأثراً بما يحدث في المشهد الدولي سواء كان ذلك قبل انهيار الاتحاد السوفيتي أو في ظل النظام الدولي الجديد، وكيف مثلت حرب الخليج الثانية على العراق المدخل للإعلان الأمريكي عن النظام الدول بحجة حماية الشرعية الدولية، كما إنها كانت المنطلق لدخول القوات العسكرية الأمريكية للمنطقة العربية كما استعرضت الدراسة ظهور الاتحاد الأوروبي كقوة صاعدة بعد نهاية الحرب الباردة وخلصت الدراسة على تزايد التنافس بين الاتحاد الأوروبي كقوة صاعدة وبين الولايات المتحدة(الربيعي، العلي، 2012).

ب. دراسة التحولات الدولية والإقليمية وأثرها على النظام العربي في الفترة ما بين 2001 – 2008 لإياد أبو الهنود، عرضت الدراسة التحولات الدولية والإقليمية وأثرها على النظام العربي، حيث جاءت تلك التحولات في ظل ظروف غير مواتية فقد أثر انهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة على النظام العربي وخاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 الأمر الذي جعل من العرب والمسلمين موضع ضعف واتهام، مما ترتب عليه إضعاف النظام العربي في مواجهة الولايات المتحدة، فمنذ أزمة الخليج الثانية وفشل التسوية في فلسطين، والغزو الأمريكي للعراق الأمر الذي مثل فشل ذريع للنظام الإقليمي العربي فيما يتعلق بصون أمنه القومي، وحماية واستقلال دوله لذا فقد خلص الباحث إلى حاجة النظام العربي إلى إصلاح مؤسساته كي يتمكن من الوصول إلى رؤية أمنية وسياسية مشتركة بين الدول العربية لمواجهة تلك التحديات والتهديدات التي تواجهها الدول العربية من الدول المحيطة التي تستغل نقاط الضعف للتدخل في شئون الدول الداخلية(الهنود،2011).

ج. دراسة أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية 1990 – 2005، لعلي الشرعة، وقد تناولت هذه الدراسة ماهية التغيرات التي حدثت في النظام الدولي وخصوصًا بعد عام 1990 ومدى أثرها على السياسات الخارجية للدول العربية، وذلك من خلال مناقشة حالتي دراسة وتحليلهما وهما القضية الفلسطينية والشراكة العربية الأوروبية. وتشير الدراسة إلى

أن السياسة الخارجية للوحدات الدولية الصغيرة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي من الوحدات الكبرى أو العظمى، فنقص أو محدودية الموارد للوحدات الصغيرة يحد من قدرتها على مقاومة الضغوط الآتية من الوحدات الكبرى التي تملك الموارد ما يمكنها من حرية الحركة والتأثير على السلوك الدولي للآخرين. وهو الأمر الذي ينطبق على الدول العربية التي تمثل الوحدات الصغيرة محدودة القدرات في مواجهة ما تمارسه الولايات المتحدة والقوى الكبرى عليها من ضغوط وممارسات (الشرعة، 2008).

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت بالبحث والدراسة ماهية التفاعلات داخل النظام الدولي وطبيعة الصراع داخله والقوانين التي تحكم طبيعة عمليات التغير فيه، والجدل الدائر حول طبيعة وشكل النظام الحالي والمستقبلي، وكذا تناول مفهوم الأمن والأمن الإقليمي والأمن القومي العربي وأبعاده ومصادر تهديده، والمنظورات المختلفة التي تناولت مفهوم الأمن، وأخيراً من خلال استعراض بعض من الأدبيات السابقة التي تناولت مدى ارتباط الأمن القومي العربي بالاستراتيجيات الكبرى، حيث أن مفهوم الأمن القومي العربي لا يجد نفسه إلا في صراع مرير سواء مع الاستراتيجية الأمريكية أو السوفيتية –سابقا– فتهديد الأمن العربي يكمن في سعى القوى الكبرى لتحقيق أمنها ومصالحها في المنطقة ويتمثل هذا التهديد على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو العسكري.

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور: المحور الأول الإطار النظري للدراسة (مفهوم النظام الدولي – مفهوم الأمن القومي والأمن القومي العربي، المحور الثاني العلاقة بين التغير في النظام الدولي والأمن القومي، المحور الثالث دراسة حالة النظام الإقليمي العربي (تأثير التغير في النظام الدولي على الأمن القومي العربي ومهدداته (أطماع الدولي الكبرى، أطماع دول الجوار – قضايا الأقليات– والإرهاب الدولي).

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

ويتناول هذ القسم دراسة وتحليل مفهوم النظام الدولي وأبعاده وأنماطه، كما يتناول أيضاً دراسة وتحليل مفهوم الأمن القومي ومستوياته والأمن القومي العربي ومصادر تهديده.

أولاً مفهوم النظام الدولي: تطورت فكرة النظام الدولي مع ظهور المدرسة السلوكية كعامل مستقل يفسر السلوك الدولي في نهاية الخمسينات وبداية الستينات وقد ركز هذا المنظور على كيفية تقسيم القوة في النظام الدولي وكيفية تأثير هذا التقسيم في سلوك الدولة في الساحة الدولية (فهمي،1995، ص 8-9). وقد تشكلت معالم النظام الدولي في القرن السابع عشر في أوروبا بعد توقيع معاهدة ويستفاليا عام 1648م، والتي على إثرها تم انهاء الحروب ذات الطابع الديني في أوروبا وإقامة الدولة القومية ذات السيادة، ومنذ ذلك الحين مر النظام الدولي بعدد من المراحل المختلفة والتي تضمنت تغيرات وتحولات جذرية أثرت في شكل النظام الدولي ذاته، وقد يحدث التغير في شكل النظام الدولي كنتيجة لانتهاء صراعات مسلحة أو غير مسلحة كنهاية الحرب الباردة والتي أسفرت عن سقوط الاتحاد السوفيتي وبداية نظام دولي جديد تحت قيادة الولايات المتحدة (سليمان، 2011، ص4).

وقد عرف ستانلي هوفمان النظام الدولي بأنه "عبارة عن نمط من العلاقات بين الوحدات الأساسية في السياسة الدولية"(waltez، 1979، Pp.162). ويعرف هوليستي النظام الدولي على أنه " تجميع يضم هويات سياسية مستقلة تتفاعل بين بعضها البعض وفقا لعمليات منتظمة)، كما عرفه كينيث يولندنج بأنه "مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة، (فهمي، 1995، ص18). أما كينث والتز فقد كان تعريفه للنظام بالتركيز على بنية النظام الدولي ذاته " مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن جهة يتكون النظام من هيكل أو بنيان، ومن جهة أخرى يتكون من وحدات تتفاعل معاً (Waltez, 1979,Pp.178).

ومن بين الكتاب والباحثين العرب الذين قاموا بتعريف النظام الدولي محمد طه بدوي الذي يرى النظام بأنه "يتكون من عدد كاف من الوحدات السياسية ذات قوى متدرجة، ويدير علاقات القوى فيما بينها عدد صغير من القوة القطبية الكبرى"(بدوي،1979، ص154). في حين عرفه الأستاذ الدكتور محمد السيد سليم بأنه "مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل النمطي التي يمكن ملاحظتها وتفسيرها والتنبؤ بها فالنسق يتميز بالترابطبين وحداته الدولية" (سليم، 2001، ص257). أما تعريف الدكتور علي الدين هلال فقد أوضح بأن مفهوم النظام الدولي هو "مجموعة من التفاعلات أو شبكة علاقات القوى التعاونية أو الصراعية على حد سواء والتي تتم بين أعضاء المجتمع الدولي على المستويين العالمي والإقليمي"(هلال، 1995، ص10). ومن خلال تعدد المفاهيم السابقة التي قدمها باحثي ومفكري العلاقات الدولية لمفهوم النظام الدولي فإنه يمكن استخلاص بعض

سمات النظام الدولي والتي منها أن النظام الدولي هو تجسيد للمنظومة من التفاعلات أو العلاقات التي تتميز بالوضوح والاستمرارية، كما أنه لا يوجد في حالة ثبات واحدة، وإنما في حالة حركة مستمرة وانه قابل للتغير المستمر، وهو يمثل هيكلاً بنيوياً يتشكل من وحدات دولية متعددة، كما تتسم موازين القوى بداخله بالتغير وعدم الثبات (القطراوي، 2014، ص 20).

أبعاد النظام الدولي: وينطوي النسق الدولي أو النظام الدولي على أربعة أبعاد رئيسية:

أولًا: الوحدات الدولية: وهم الفاعلين الدوليين الكائنين في النسق الدولي، حيث يؤثر الفاعلون المشاركون في النسق الدولي على درجة استقرار النسق، أي احتمالات الحرب والسلام فيه (Waltez, 1964,Pp.881)، غير أن أثر عدد الفاعلين الدوليين على استقرار النسق أو النظام الدولي يختلف باختلاف الأبعاد المكونة لمفهوم الاستقرار أو عدم الاستقرار (Hopkins, Mansbach,1973,121)

ثانيًا: البنيان الدولي: يقصد بالبنيان الدولي كيفية ترتيب وحدات النسق الدولي في علاقاتها بعضها البعض، ويتحدد البنيان الدولي وفقا إلى توزيع المقدرات بين الوحدات الدولية، ودرجة الترابط بين تلك الوحدات، ويقصد بتوزيع المقدرات نمط توزيع الموارد الاقتصادية، ونمط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية بين مختلف وحدات النسق الدولي، الأمر الذي من شأنه تحديد ترتيباً معيناً للوحدات داخل النسق الدولي إزاء بعضها البعض. غير أن هذا الترتيب يتأثر كذلك بنمط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية بين وحدات النسق (محمد،2009، ص 33). كما يشكل البنيان الدولي أحد المؤثرات الضاغطة على السياسات الخارجية للوحدات الدولية الكائنة فيه، حيث يمكنه التأثير على احتمالات الحرب والسلام داخل النسق، كما يرتبط بالبنيان الدولي ظاهرة الأحلاف الدولية، وهي إحدى الأدوات التي تلجأ إليها الدول كإطار لتنسيق أنشطتها من أجل تحقيق أهداف مشتركة لا تستطيع أي منها تحقيقها منفردة (سليم، 2001، 279).

ثالثًا: المستوى المؤسسي للنسق الدولي: يقصد بالمؤسسية في النسق الدولي بناء أنماط مستقرة يمكن الاعتماد عليها لممارسة الانشطة المختلفة، بمعنى اقرار مجموعة من القواعد والأعراف والاجراءات التي يقبلها الفاعلون كإطار شرعي لممارسة النشاط عبر فترة زمنية، وبالتالي فإن المستوى المؤسسي للنسق الدولي ينصرف إلى مدى وجود قواعد وأطر وأعراف دولية مقبولة لممارسة الانشطة الدولية، ويشمل ذلك المستوى مدى توافر التنظيمات الدولية الفعالة، والأطر القانونية الدولية لممارسة العلاقات الدولية (Singer, Wallace 1970,Pp. 246).

رابعًا: العمليات السياسية: هي مجموعة من الأنشطة المترابطة المتعاقبة التي تقوم بها الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها الخارجية في إطار قواعد معينة، وبالتالي هي تنصرف إلى حركة الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها الخارجية، وتتسم العمليات السياسية بأنها مجموعة من الأنشطة المستمرة بمعنى أنها تتغير من لحظة لأخرى، (محمد 2009، ص37).

أنماط النظام الدولي: اتسم النظام الدولي على مدى عدة من القرون بوجود أنماط مختلفة من الأنظمة الدولية:

1. **نظام التعددية القطبية:** يقصد بنظام التعددية القطبية وجود أكثر من قوتين عظميين في النسق الدولي تمتلك من مصادر القوة الاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، والحضارية، ما يؤهلها للمنافسة على الساحة الدولية، ويسيطر كل من التنافس والتعاون بين هذه القوى على السياسات داخل النظام، (Wayman,1984,pp62).
2. **نظام الثنائية القطبية:** يتميز بنيان القطبية الثنائية بتركز النفوذ الدولي في قطبين رئيسيين، وذلك بسبب تركز توزيع المقدرات بين هاتين الكتلتين، ويتميز هذا البنيان بوجود صراع رئيسي يتمركز حول تلك الكتلتين أو الدولتين الكبيرتين، (سليم، 2001، 266).
3. **النظام الدولي أحادي القطبية:** وهو يعني انفراد قوة دولية عظمي بقيادة النسق الدولي، نظراً لتفوقها ومقوماتها وعدم وجود منافس مناظر لها على قمة النظام الدولي، وقد بدأ النظام الدولي في التغيير نحو القطبية الأحادية عند حدوث تحولين كبيرين في عام 1991، في تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي مما أدى إلى تحول البنيان الدولي نحو القطبية الأحادية، والحدث الثاني هو اتجاه دول أوروبا الغربية نحو الوحدة السياسية والاقتصادية بتوقيع اتفاقيتي ماستريخت، الأمر الذي عبر عن بداية التحول في النسق الدولي (محمد 2009، ص42).

ثانيًا: مفهوم الأمن القومي: عرفت دائرة المعارف البريطانية مفهوم الأمن القومي بأنه "يعنى حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية" (Encyclopedia Britannica,Pp.160) بينما عرفته دائرة العلوم الاجتماعية بأنه يعنى " قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية" (Gould, Kolod, 1964) وقد عرفه ترجر وكرننبرج "بأنه حماية القيم الحيوية، وأن الأمن القومي هو ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الإنسانية، وعرف مكنمار الأمن القومي بأنه "الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، وأن الدول التي لا

تنمو لا يمكن أن تكون آمنة" (مكنمار، 1970، ص13)، وقد عرفه الدكتور حامد ربيع بأنه "تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية الوقائية والإقليمية" (ربيع، 1984، ص39)، أما الدكتور عبد المنعم المشاط فقد عرف الأمن القومي على أنه "حالة الثقة والطمأنينة نحو حماية الدولة والعمل في استقرار دون خوف من عمل عدائي داخلي أو خارجي" (المشاط،1993،ص32)، وبعد انتهاء مرحلة الاستقطاب الدولي الثنائي أصبح مفهوم الأمن الإقليمي أكثر ظهوراً وتأثيراً واكتسب أبعاداً جديدة منها أنه أصبح ينصرف ليس إلى مفهوم التهديد المشترك، بل إلى إقامة ترتيبات وهياكل جديدة بحيث تتجه تلك الترتيبات إلى نزع الانتماءات أو الهويات المحلية أو القومية وإحلال ارتباطات وانتماءات مختلطة غير أصلية محلها، إما بهدف دمج قوى لا تنتمي تاريخياً الى الإقليم في نسيجها الاجتماعي السياسي، وإما من خلال الوجود السياسي (العسكري) المباشر لقوى أجنبية في تركيبة تلك المفاهيم الإقليمية للأمن وهياكلها وترتيباتها الجديدة (رسلان، 1977، ص6).

أهم المدارس والنظريات التي اهتمت بدراسة وتعريف الأمن القومي: وقد اختلف الباحثون في رؤية وتحليل الأمن القومي من حيث الطرح والأولويات التي ينبغي التركيز عليها، منها:

المدرسة الواقعية – الاستراتيجية (القيمية): ويطلق عليها الاستراتيجية القيمية لأنها ترى أن مصالح الدولة تنبع من قيمها الأساسية أو القيم التي اكتسبتها، وقد غلب على أنصارها الطابع العسكري، ويرى أنصارها أنه مهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، فالقوة هي الهدف العاجل دوما، (Viotti, Kauppi,1997,pp.56)، وأن المصالح الحيوية للدولة تتمثل في حماية الدولة وسلامة واستقلال أراضيها وتحقيق استقرارها السياسي، (نافعة،1996، ص97). ووفقاً لهذه لمدرسة الاستراتيجية فإن عناصر الأمن القومي ترتبط بمفهوم القوة والردع لارتباطها بالقدرات العسكرية، كما يرى اصحاب هذا الاتجاه أن التهديدات التي تواجه الدولة هي تهديدات ذات طابع عسكري بالأساس ومصدرها خارجي، ومن ثم ينبغي ملاقاة تلك التهديدات بتعظيم القدرة العسكرية (الصاوي، 1988، ص54).

المدرسة الاقتصادية – الليبرالية: ظهرت نتيجة بروز عمليات التكامل والتعاون الدولي، وترى أن الأمن الحقيقي يعتمد على استقرار وازدهار الاقتصاد القومي والعالمي، وأن مفهوم الأمن القومي يعنى

التنمية والاكتفاء الذاتي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية. كما رأوا ضرورة معالجة قضايا الأمن القومي من منظور التكلفة والعائد (مكنمار،1970، ص126).

المدرسة المجتمعية – التكاملية: ينصرف مفهوم الأمن القومي لدى تلك المدرسة إلى أن الأمن المادي والمعنوي وعدم التعرض للتهديدات الخارجية أو الداخلية هو محور للسياسات العامة وإطاراً مرجعياً لتقييم أداء السلطة في المجتمع، وتصبح قضايا القوة العسكرية والسلطة والشرعية والسيادة والتنمية شروطاً موضوعية – متكاملة للأمن القومي، وإن تهديدات الأمن القومي أصبحت لا تنحصر في الجوانب العسكرية، (الصاوي،1988، ص69–70). حيث يرى أصحاب ذلك التيار أن مصدر التهديدات الأمنية الحالية يكمن في المشكلات الداخلية للدولة ذاتها (علوي،2000).

مستويات الأمن القومي: يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم المتشابكة والمركبة التي تشمل عدد من المستويات التحليلية التي ترتبط فيما بينها بعلاقات متشابكة حيث تبدأ أُولى مستويات الأمن:

الأمن الفردي: وتختلف مصادر التهديد وأنواعه ودرجة شدته، وفقاً للفروق الفردية بين الأشخاص، وإدراك كل فرد على حدى للخطر الذي يهدده، (علوي،2005). وبشكل عام فإن مسؤولية الأمن الفردي تقع من ضمن المسؤوليات والاختصاصات الداخلية للدولة القومية (رسلان، 1977، ص33). الأمن القومي: ويقصد به أمن الدولة الوطنية – القومية وقدرتها على الدفاع عن استقلالها السياسي واستقرارها الداخلي، الأمن الإقليمي: وهو أحد مستويات الأمن المتعددة، وهو يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخلياً، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، ومع توافق مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة، وذلك من خلال صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد(شهاب،1997،539). الأمن الجماعي: وهو الذي ينظمه ميثاق الأمم المتحدة، وهو يشير إلى الهدوء والاستقرار وغياب التهديدات ليس فقط لدولة واحدة أو مجموعة من الدول وإنما للمجتمع الدولي (رسلان، 1970، ص36).

الأمن القومي العربي: يمكن تعريفه في إطار الأمن الإقليمي، ويقصد به بالاستراتيجيات التي تتبعها مجموعة دول معينة لحماية أمنها في المحيط الدول(Keneath,1971,Pp.15) . وبالتالي فإن تحقيق الأمن الإقليمي يتطلب توافر مسبق لعلاقات تعاونية بين وحدات النظام الإقليمي، وهو ما تعمل الدول على تحقيقه من خلال إقامة بُنى ترمي لغرس الثقة بين أعضاء النظام الإقليمي، فهو يندرج تحت مفهوم قناعة جميع الأطراف داخل الإطار الإقليمي، والتي لها مصالح متبادلة ومستمرة لإيجاد

حلول مشتركة لقضايا مشتركة، بحيث تضمن حقوق ومصالح جميع الأطراف بصورة متكافئة ومتوازنة (لبني، 2010، ص51). وعند تناول مفهوم الأمن القومي العربي، لابد من الإشارة إلى صعوبة التحليل الخاص بالمفهوم حيث إن الدول العربية ليست كياناً سياسياً واحداً، كما أن سياسات الدول العربية ليست موحدة في اختياراتها وفي مفهومها للأمن وسبل تحقيقه فغالباً لا تنظر تلك الدول إلى الأمن إلا من زاوية سيادتها وحدودها، وربما هذا ما يدفعها إلى خيارات أمنية وإقليمية ودولية مختلفة (بلقيز،1990). لذلك يرى بعض الأكاديميين أن مفهوم الأمن القومي العربي هنا يصبح مفهوماً افتراضياً إلى حدٍ كبير حيث تُقاس فاعليته بمدى التزام النظم العربية الحاكمة بالأهداف التي تتطلع إليها الشعوب العربية في مجال الأمن، كما تُقاس بمدى فاعلية نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في اتفاقية الدفاع العربي المشترك الموقعة عام 1950 وهو نظام يشرف مجلس الجامعة العربية على تطبيقه، (نافعة، 2015). وقد قدمت جامعة الدول العربية تعريفا لمفهوم الأمن القومي العربي بأنه " قدرة الأمة العربية للدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجلات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الوطنية لكل دولة والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر على الأمن القومي العربي (ربيع، 1984، ص 26). كما اتفقت لجنة الشئون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي في تقريرها أغسطس 2007 بأن الأمن القومي هو "قدرة الأمة العربية على الدفاع عن نفسها وعن حقوقها وصون استقلالها وسيادتها على أراضيها، ومواجهة التحديات والمخاطر من خلال تنمية القدرات والإمكانيات العربية في كافة المجالات، في إطار وحدة عربية شاملة أخذاً في الاعتبار الاحتياطيات الأمنية القطرية لكل دولة بما يخدم مصالح الأمة العربية، ويضمن مستقبلاً آمناً لأبنائها وبما يمكنها من بناء الحضارة الإنسانية". (إسماعيل، 2009، ص32).

ويتسم الأمن القومي العربي بالاختلاف حول تحديد التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن القومي، ففي الماضي القريب كان هناك إجماعاً على أن الوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية هو الخطر الرئيسي والمهدد الأول للأمن القومي العربي، بينما الواقع الحالي قد اختلف بعد غياب هذا الإجماع على خلفية توقيع بعض الاتفاقيات الثنائية مع إسرائيل، وأصبح هذا المفهوم يخضع لازدواجية بلغت درجة التناقض أحياناً كثير في تحديد الجهة الرئيسية التي تشكل تحدياً وتهديداً للأمن القومي

العربي، حتى أن إسرائيل نفسها أبدت رغبتها بعد حرب الخليج الثانية في الانتقال من دائرة المخاطر المهددة للأمن العربي إلى دائرة التعاون الإقليمي(الكيلاني، 2002،ص7).

مهددات الأمن القومي العربي: وقد انقسمت تهديدات الأمن القومي العربي إلى قسمين:

التهديدات الداخلية للأمن القومي العربي: وهي تهديدات نابعة من قصور في بنية النظام العربي ولوجود مشكلات جسيمة في الدول العربية ذاتها (لقوشة، 1992)، كما يواجه العمل العربي المشترك تحدي كبير نتيجة المفهوم الخاطئ بأن العمل العربي المشترك يمثل قيداً على سيادة الدول العربية، فقد عانت آليات العمل العربي من عقدة السيادة لدرجة أن العمل العربي المشترك أصبح أداة لتدعيم سيادة دول لم تنجح في مشروعها الدولتي هذا بالإضافة عدم وجود إجماع حول التهديدات التي تواجه الدول العربية ولاسيما التهديدات الأمنية، أي عدم وجود إجماع عربي أو حتى تصور مشترك حول التهديدات الأمنية للمنطقة العربية والتي على أساسها يتم صياغة استراتيجيات الدفاع والحماية للأمن القومي العربي (عنتر،2008). كما تمثل في الخلافات العربية تحدياً داخلياً في ظل ضعف النظام الإقليمي العربي المؤسسي المتمثل في جامعة الدول العربية (محمد، 2019). كما ساعد ضعف النظم السياسية وغياب الديمقراطية، وبروز مشكلة في الشرعية، والإخفاق في تحقيق الرضاء العام لشعوبها، وسوء الظروف الاقتصادية، وانعدام العدالة في توزيع الثروات، ذلك الواقع الذي خلق تحديات إضافية تؤثر بالسلب على الأمن القومي العربي، في التعامل مع عدة ملفات وعدة قضايا كالتعامل مع القضية الفلسطينية ومع مسار التسوية الذي وصل إلى طريق مسدود، كذلك التعامل مع القوى الإقليمية وفي المنطقة (تركيا وإيران) وفق معادلة جديدة (صعب، 2011). كما تأتي مشكلة الأقليات العرقية والدينية في الوطن العربي لتمثل تحدياً كبيراً أمام الأمن القومي العربي (بلقيز، 1992)

مصادر التهديد الخارجية للأمن القومي العربي: يواجه النظام العربي عدداً من التحديات والتهديدات الخارجية سواء إقليمية أو دولية خاصة في ظل نظام دولي تسيطر عليه قوة عظمى وحيدة تسعى دائما إلى الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، حيث تتمثل تلك أحد مصادر تلك التهديدات متمثلاً في دول الجوار العربي والتي يكون لها تأثيراً كبيراً على الأمن العربي كنتيجة لطموحات وأطماع لدى تلك الدول في المنطقة العربية، الأمر الذي يدفعها إلى تبني وانتهاج مواقف محددة تحمل بعض عناصر التهديد للأمن العربي، كما تعد الاستراتيجية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول

النظام العربي مصدر من مصادر التهديد الخارجية للأمن العربي، أيضاً تمثل قضايا الإرهاب والتطرف مصدر خطير من مصادر تهديد الأمن القومي العربي (محمد، 2019).

العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي

تعود أصول فكرة مفهوم النظام الإقليمي إلى فترة الستينات والسبعينات لمدرسة الإقليمية التي ظهرت لمواجهة فكرة بناء نظام دولي يحفظ السلم والأمن الدوليين، وترى أن أفضل وسيلة لحفظ السلم والأمن من خلال نشأة التجمعات الإقليمية، ومن خلال التكامل الاقتصادي (حتى، 1985، ص55). وهناك العديد من التسميات التي تصف مفهوم النظام، فالبعض يطلق عليه تسمية النظام التابع، أو النظام الفرعي، أو نظام الدول الفرعي إذ يشكل النظام الإقليمي نطاقاً فرعياً ضمن إطار البيئة الخارجية التي يتشكل منها النظام الدولي باعتباره يتكون من عدة نظم فرعية (دورتي، 1985، ص23)، ويقصد بالنظام الإقليمي مجموعة من الدول التي تنتمي لإقليم واحد وتربطها عوامل مشتركة في المصلحة والولاء بحيث تقيم أساس تعاملها الدولي وفقاً للشعور الذاتي بالتميز والتعاون وربما التكامل الإقليمي في المجال الاقتصادي ومختلف المجالات، كما يشير المفهوم أيضاً إلى نوع العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول التي تقع داخل إقليم جغرافي واحد، ويشير ذلك المجال الجغرافي إلى أنماط معقدة من التفاعلات والتعاملات تحقيقاً لأهداف مشتركة (مجدان، 2008، ص31).

والنظام الإقليمي هو وحدة تحليل متوسطة بين الدولة القومية من ناحية وبين النظام الدولي من ناحية أخرى (إدريس، 2001، ص18). وترجع أهمية النظام الإقليمي كأداة تحليل في السياسة الدولية كونه يساعد في تصحيح رؤية بعض الباحثين والدارسين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام الدولي بشكل عام، بحيث يغيبون عوامل عديدة هامة تتعلق بطبيعة وخصوصيات الحدث أو الظاهرة السياسية على المستوى الإقليمي، فهناك أحداث كثيرة لا يمكن رد أسبابها إلى المستوى الدولي أو مستوى النظام المهيمن، بل هي نتاج عوامل إقليمية أو عوامل ما دون الإقليمية، كما أنه يساعد أيضا في القيام بالدراسات المقارنة لسياسة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى أنه يساعد أيضا في دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة في النظام الدولي، كالتفاعل بين النظام المهيمن ونظام إقليمي معين (حتى، 1985، 56). واتجهت الدراسات للتعامل مع النظام الإقليمي من خلال منظورين، الأول باعتباره نظام فرعي تابع عن النظام الدولي أما المنظور الثاني وهو المنظور الإقليمي الذي على أساسه يتم تجميع دول متجاورة متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي واحد

يجمع بينهم إطار تفاعلي مميز، ووفقاً لهذا المنظور فإنه يتم تفكيك النظام الدولي إلى عدة أقاليم وفقاً لما يتمتع به كل إقليم عن الأخر من خصائص وتمايزات (السعيد،1992، ص16).

والأصل في العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي هي التبعية، غير أن تلك التبعية لا تعني انعدام الاستقلالية بالنسبة للنظم الإقليمية سواء في تفاعلاتها أو في علاقاتها بالنظام الدولي، فالعلاقة بينهم أكثر تعقيداً من أن تكون علاقة في اتجاه واحد، فوقفاً للمدرسة الإقليمية فإن النظم الإقليمية تمتلك تفاعلاتها الذاتية التي تتم وفقاً لاعتبارات خاصة بعيدة عن هيمنة الدول العظمى في النظام الدولي، وفي هذا الإطار فقد صاغ أوران يونج مجموعة العوامل العالمية والإقليمية في تفسيرها دينامية العلاقة بين الدول العظمى والنظام الفرعي. هذا النموذج يؤكد على تزايد التداخل بين نظام المحاور الواسعة في السياسة الدولية من جهة وبين النظم الفرعية الحديثة من جهة ثانية، فنموذجه يشمل التأثير المشترك للقوى الإقليمية والعالمية التي تعمل في نماذج تتسم بالانسجام من جهة وعدم التواصل من جهة ثانية، ويشير الانسجام وعدم التواصل إلى درجة تشابه أو عدم تشابه المصالح السياسية ودرجة العلاقات بين القوى كالعلاقة بين النظام العالمي ومناطق إقليمية مختلفة، والعلاقة بين هذه المناطق الإقليمية نفسها. لقد أوضح يونغ أن النظم الإقليمية الفرعية في النظام الدولي لها سمات ونماذج تفاعلات خاصة بها إلا أنه يؤكد على عدم التواصل الذي يعني أن العلاقة بين النظم الفرعية فيما بينها، والعلاقة بينها وبين النظام الدولي ليست متواصلة أو مستمرة، بل إنها تتوقف عند بعض الحدود في بعض الأحيان فالفاعل إذا ما وجد بيئته ملائمة أدى ذلك إلى تفاعل إيجابي أي علاقة تعاونية، أما إذا اعتبرت هذه البيئة كعائق في وجه الفاعل ولم تتوفر حالة التواص فيؤدي ذلك إلى تفاعل سلبي وعلاقة تنافسية أو تصارعية، لذا يمكن وصف طبيعة العلاقة بين النظام الدولي ونظمه الفرعية بها إما أن تكون علاقة اعتماد متبادل تعاونية أو تنافسية، أو علاقة هرمية وتبعية الفرع للكل . (دورتي، 1985، ص 136) وقد أوضح أندرو سكوت أن التطورات التي تطرأ على النظم الفرعية لمكونة للنظام الدولي العام يكون لها تأثيراتها وانعكاساتها على ما يجري داخل النظام الدولي، كما أوضح أن النظم الدولية تختلف من حيث درجة مركزية اتخاذ القرارات وتختلف درجة تأثر النظم الفرعية بتلك القرارات، وأن مستوى الاعتماد المتبادل بين النظام الدولي وبين نظمه الفرعية تختلف من حالة لأخرى، وأن اختلاف القواعد التي يعمل على أساسها النظام الدولي ككل لابد وأن يتبعها اختلاف أو تغير في نمط العلاقة القائمة بين النظام الدولي(Scott,1967,112– 113).

ومن ثم تبرز عدة حقائق تتعلق بطبيعة العلاقة بين النظام الدولي والنظم الإقليمية تتمثل في أن النظام الدولي يمتلك تأثيراً كبير على النظم الفرعية، وهذا التأثير يختلف تبعاً لخصائص النظام الدولي ذاته، وبالتالي فإن أي تغيير في تلك الخصائص سيؤثر بشكل مباشر على النظم الإقليمية. كما أن كل نظام إقليمي له تفاعلاته الخاصة التي تميزه عن النظام الدولي وعن بقية النظم الإقليمية الأخرى، وبالتالي فإن درجة تأثر النظم الإقليمية بالتغيرات التي تطرأ في خصائص النظام الدولي تختلف من نظام إقليمي لأخر حسب خصائصه، كذلك إن علاقة التأثير بين النظام الدولي والنظم الإقليمية ليس من الضروري أن تكون باتجاه واحد، بل إنه في بعض الأحيان يكون للنظم الإقليمية تأثيراتها على النظام الدولي في ظروف معينة وبدرجات متفاوتة من نظام إقليمي لآخر، أي أنه في ظروف معينة تكون هناك علاقة تأثير متبادل بين النظام الدولي والنظام الإقليمي (إدريس، 2001، ص 118).

وقد تناولت المدارس الفكرية المختلفة طبيعة علاقة التأثير والتأثر وعوامل التغيير بين النظام الدولي والنظم الإقليمية من خلال مقتربين (داخل– خارجي) أي أن حركية النظم الإقليمية وتفاعلاتها الخارجية والداخلية تتبع من عوامل داخلية، بينما يعبر مقترب (خارج–داخلي) عن أن المصدر الأساسي للتفاعلات تكون نابعة من النظام الدولي، وتختلف تلك المقتربات عن بعضها البعض حيث أنها تقدر بشكل مختلف العوامل الداخلية الثقافة المتماثلة للإقليم والعوامل الخارجية المتعلقة بالقوى الكبرى، ومقترب "خارج – داخلي" يدرس الأقاليم من وجهة نظر النظام الدولي، ويركز على العوامل التي تؤثر في التغيرات التي تطرأ على الأقاليم، وتتجه أدبيات ذلك المقترب إلى التركيز على العوامل الشاملة (الدول والجغرافيا) وإعطاء أهمية كبرى لمصالح وتفاعل القوى الكبرى مع الإقليم المعني، دراستها للتحولات على المستوى الإقليمي.

أولًا: اقتراب خارج – داخلي يدرس الأقاليم من وجهة نظر النظام الدولي، ويركز على العوامل الجيو–سياسية وينبذ المعايير الثقافية في رسم الإقليم. ومن خلال ذلك المقترب فإن تشكل الأقاليم هو نتيجة لتطورات قادمة من الخارج، أي من قبل القوى الكبرى في النظام الدولي، أي النفوذ الذي تمارسه دول كبرى خارج النظام الإقليمي على وحدات النظام. وتنتمي الأدبيات الرئيسة لهذا المقترب لأدبيات المدرسة الواقعية الجديدة والنظرية الشمولية (Tavares, pp.21).

أ. **المدرسة الواقعية الجديدة**، وترتكز حول الدولة، وحول القوى الكبرى، توزيع القوة المادية في النظام الدولي، وبنى وسلوكيات القوى على المستوى الكلي الناتجة عن هذه القدرات المادية. كما يركز الواقعيون الجدد على فوضى النظام الدولي والنزاع بين القوى السياسية، وتتميز الواقعية الجديدة عن الواقعية التقليدية بالأهمية المعطاة للأقاليم. فالواقعيون التقليديون ركزوا على النظام الدولي كساحة صراع بين سياسات القوى الكبرى واعتبروا الأقاليم مجرد حالات شاذة، بمعنى أنها نوع من التشكيلات غير المرغوب فيها والتي لا يمكن الاعتماد عليها. وبالتالي وجد الواقعيون الجدد أن لديهم صعوبات في توضيح وجود الأقاليم لأنهم يشددون على الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وعلى الوضعية الناتجة عن ذلك من التنافس الأبدي من أجل القوة، لذا فقد تناولوا الأقاليم بطريقة شبيهة بتكوين التحالف واعتبروا الأقاليم كتشكيلات تحالف أو كأدوات لتعزيز المصالح الوطنية للدول وكوسائل لزيادة قوتها (عمار، 2003، ص 122)، ويعتبر والتز أن الدول المقيدة بالنظام الدولي الفوضوي تتحالف لمواجهة التحديات الخارجية، لذا فإن المجموعات الإقليمية تتشكل في الغالب من طرف الدول كرد على تهديد أمني خارجي و يعتبرون أن فعالية العوامل الخارجية وتأثيرها على الأقاليم تلاحظ بصفة خاصة وقت الحرب، كما ينظرون نظرة سلبية للاعتماد المتبادل فكلما كانت الاتصالات أقل بين الدول كلما قلت النزاعات إضافة إلى ذلك فإن الواقعيين بصفة عامة لا يعترفون بوجود تغيرات أساسية في الحياة الدولية. فهم يعتقدون أن تكوين الإقليمية أو النظام الإقليمي يمكن أن ينتج من التفاعل مع القوة المهيمنة كشكل من رد الفعل من الدول الضعيفة اتجاه القوى الكبرى، وكذا يمكن للنظم الفرعية أن تتشكل من أجل احتواء وإرباك القوة المهيمنة كما في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تم تشكيل الجماعة الاقتصادية الأوروبية لاحتواء ألمانيا الغربية، وكذا بهدف اللحاق بالقاطرة أو استراتيجية الخضوع كوسيلة لتصبح متصلة أو مرتبطة بالقوة المهيمنة. وبالتالي فإن حركية الأقاليم من منظور الواقعية الجديدة تأتي كرد فعل على سلوكيات خارجية والتي تتمثل في سلوكيات القوى الكبرى التي تعتبر بمثابة تهديد أمن تؤدي إلى إعادة توزيع القوة في السلم الإقليمي، كما أن الواقعيون الجدد لا يؤمنون بفكرة الانقطاعات أو اللااستمرارية في العلاقات الدولية (كيوهان، ناي، 2002، ص 33).

ب. **المدرسة الشمولية Globalism** فهي كالواقعية الجديدة، فهم ينظرون إلى الأقاليم على إنها نتاج عن النظام الدولي، ففي حين نجد أن الواقعية الجديدة تنظر للإقليمية على أنها نتاج لمشكلة قيد الحل، فإن العولمة تركز على طبيعة وتطور مشاركة مختلف الفواعل في الساحة الدولية والتي يمكن أن تظهر في تشكيل الأقاليم، كما يركز المنظور الشمولي أساساً على العوامل الاقتصادية الخارجية والفواعل غير الدولة، ويرى ذلك المنظور إن تشكيل وتطور الأقاليم تحركه الوظيفة بمعنى أن الأقاليم تتشكل لتسيير أو إدارة بعض المجالات بأكثر فعالية. وأن المشروعات ذات الطابع الإقليمي تظهر كوسيلة لمساعدة إنجاز المشروع ذي الطابع العالمي في عالم ليس فيه دولة واحدة تملك السلطة والقدرة لفرض زعامتها، ويؤكد منظور الشمولي أن هناك تكاملاً بين العولمة والإقليمية، هذا التكامل قائم على إعادة ضبط وظائفي وطبيعي للأرض والسيادة قصد التعامل بفعالية مع التحديات العالمية، كما يركز إن المنظور الشمولي أساساً على العوامل الاقتصادية الخارجية والفواعل غير الدولة كالشركات المتعددة الجنسية التي تهيمن على الساحة الدولية والتي تخلق ذلك التأثير المرغوب أو غير المرغوب فيه من طرف الفاعلين الإقليميين فتزيد إما من حدة التعاون أو النزاع بين الأطراف الإقليمية مع أو ضد الأطراف العالمية. لذلك فإنه يمكن القول إن كلاً من الواقعية الجديدة والشمولية تتجاهل كل المستويات ماعدا مستوى النظام الدولي، وفي نفس الوقت فإنهما تفتقدان على مستوى البنية الإقليمية إلى تفسير للديناميكيات الداخلية التي تحرك خيارات الدول والتي اختزلت إلى مجرد البحث في التأثيرات والعوامل الخارجية ((Buzan, Weaver,2003.

ثانيًا: اقتراب داخل– خارج فهي تركز على طبيعة المعايير الثقافية في رسم الحدود الإقليمية وتتجه إلى التسليم بالعدد الهائل للفاعلين على المستوى الاجتماعي. لذا فإن التغير حسب هذا المقترب يأتي أساساً من الداخل. حيث يرى Bone de Edward أن المجتمعات تتغير بسبب وجود قوى داخلية تقود إلى التغيير سواء من أجل التكيف مع عالم متقلب أو من أجل تحسين حظ مواطنيها. ومن ثم فإن ذلك المقترب ويركز على العوامل الثقافية والتاريخية أي التجانس الثقافي الإقليمي وعلى الفواعل الاجتماعية والاتصالات الاجتماعية والاقتصادية كعوامل داخلية تلعب دور المحرك والمحفز لأي نشاط وبالتالي حركية النظام الإقليمي، إن الأدبيات الرئيسة التي تعتمد التحليل "داخل–خارجي " هي في الأساس الأدبيات الليبرالية خاصة نظريات التكامل والمؤسساتية الليبرالية، حيث تعتبر النظريات

الليبرالية أن السياسة الدولية في تغير مستمر وتركز على إمكانات التغير السلمي; لأن الانسجام في المصالح بين الدول ممكن وهذا ما يعطي فرصاً للتعاون والسلم. (Buzan, Weaver,2003)

أ. **نظريات التكامل:** تعد الوظيفية الجديدة من أهم المدارس المرتبطة بنظريات التكامل في مجال دراسات التكامل الإقليمي، فهي تختلف عن التقليدية في نظرتها للتعاون بطريقة نفعية بمعنى أن الوظيفة تتبع المصالح وليس كما في حالة الوظيفية التقليدية التي تعتبر التعاون كاستراتيجية لتحقيق السلم، وينظر الوظيفيون الجدد إلى الدولة كفاعل رئيسي وأولي في الظواهر الإقليمية، بما في ذلك تلك النخب التي تؤثر في سلوك الدولة. حيث يرى أرنست هاس إن دراسة التكامل الإقليمي مهمته تفسير كيف ولماذا تتوقف الدول عن أن تكون ذات سيادة بشكل كامل، كيف ولماذا تندمج وتختلط الدول مع جيرانها إلى أن تفقد الخصائص الحقيقية للسيادة على الرغم من أنها تسعى لاكتساب تقنيات جديدة لحل النزاعات فيما بينها، لذلك فإن الوظيفيين الجدد مقتنعون بأن التكامل هو عملية ذاتية تتم بواسطة الجماعات الضاغطة، الرأي العام والتنشئة، كما يميل الوظيفيون الجدد إلى أن يكون لديهم توجه قصير المدى فيما يتعلق بالحد الأقصى للنتائج المتحصل عليها من قبل الفاعلين المستفيدين من التكامل الإقليمي، وإن هذا التوجه مرتبط بدقة بالافتراضات التي تقول إن بعض النتائج الإقليمية يمكن أن تكون غير متوقعة وأن الدول والنخب الوطنية هي قادرة على تفسير العمليات التي تقود إلى نتيجة إقليمية ما، فالوظيفية الجديدة تتجنب التوكيد المعياري مما يجعل هذه الصيغة النظرية مرنة وقابلة للتطبيق على حالات إمبريقية عديدة (ربيعي، 2008، ص53).

ب. **المؤسسية الليبرالية:** لقد أصبحت المؤسسية الليبرالية هي المقاربة السائدة ضمن النظريات الليبرالية خاصة عندما يكون موضوع الاهتمام هو الإقليمية، وتركز المؤسساتية الليبرالية حول لماذا تتحول الدول إلى المؤسسات، وتعتقد أنها تقوم بذلك كمحاولة لحل مشكلات التعاون فالمؤسسات توفر معلومات حول خيارات ونوايا وسلوكيات الأخرين ويرى هذا الاتجاه، إن الدول تدعم إنشاء مؤسسات رسمية وغير رسمية من أجل تسهيل حل المشكلات المشتركة ولتنسيق العمل، هذا التعاون الدولي والإقليمي يتحدد من خلال إنشاء منظومات دولية التي تهتم بقضايا وظيفية، والمهتمة بالرفع إلى الحد الأقصى من الفوائد التي من الممكن إحرازها بواسطة المعاملات الإقليمية المنظمة. كما يعتقد المؤسسون الليبراليون أن الدول المشاركة يمكن أن تحصل على

مكاسب مطلقة بواسطة التعاون الإقليمي، كما أنهم يدعون كذلك أن الدول يمكن أن تذهب إلى ما هو أبعد من مجرد الحفاظ على توازن خاص، فالأرباح الناتجة عن التعاون في قضايا خاصة يمكن أن تقود الدول إلى تكثيف الاعتماد المتبادل والمأسسة وبالتالي تحسين التماسك الإقليمي. إذن الآلية الأساسية التي جاءت بها المؤسساتية الليبرالية هي " المنظومات الدولية " التي تعني مجموعة من القواعد والإجراءات والمؤسسات المشتركة والمنظمات الدولية التي تدير علاقات الاعتماد المتبادل. إن المؤسسية الليبرالية تفترض إذن أن المؤسسات الدولية تتمتع بخاصية تقليص الشك التي تسود السلوكيات الدولية فإقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية كان بفعل إنشاء المنظومات الدولية (ربيعي، 2008، ص54 –55).

المحور الثاني: العلاقة بين التغير في النظام الدولي والأمن القومي

يقصد بالتغيير أو التغيرات الدولية تلك العوامل التي أدت إلى إحداث تحولات هيكلية في بنية النظام الدولي، التي أسهمت في تحوله من نظام يقوم علي القطبية الثنائية إلى آخر تحكمه القطبية الأحادية تحت سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة، فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تحول في شكل وبنية النظام الدولي القائم علي نظام القطبية الثنائية، وأسس التحول في جوهره وشكله نظاماً عالمياً وضع أسس وقواعد العلاقات الدولية (قرني، 2005، ص 156) ، وقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تسيطر على التفاعلات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأن تعمل على ضبط قواعد حركتها بما يحقق لها فرض السيطرة على الآخرين واستمرار واشنطن في قيادة تلك الحركة (عبد الناصر، 2012، 167).

سمات النظام الدولي في ظل الأحادية القطبية: حيث اتسم النظام بعدة سمات وتغيرات سياسية منها، الهيمنة الأمريكية على المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، من خلال الحديث عن الدور الأمريكي المباشر في تأديب أو مكافأة الدول اقتصادياً أو عسكرياً والاستهانة باستخدام الدول للمنظمة كمنبر دولي عام للتعبير عن آرائها والدفاع عن مصالحها. وقد تعاملت الولايات المتحدة مع المنظمة من خلال أسلوبين أولهما الضغوط المالية، وعلى جانب آخر تطويع مجلس الأمن ليصبح أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، مما يعني التأكيد على دور الولايات المتحدة كقائداً للمجتمع الدولي عبر انفرادها بعناصر القوة والنفوذ لاحتكارها للإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، بما يمنحها ميزة التفوق على بقية الوحدات في النظام الدولي، الأمر الذي نتج عنه التدخل الأمريكي في الشؤون

الداخلية للدول والشعوب تحت شعار (حقوق الإنسان، وحماية الأقليات والديمقراطية)، واستخدام القوة العسكرية دون ضوابط(الربيعي، العلي، 2012)، وكذا استم النظام أحادي القطبية بتعدد الفاعلين الدوليين وتعدد مصادر السلطة على مستوى العالم نتيجة تصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسيات

والمنظمات غير الحكومية التي أصبحت تشكل تحديا لسيادة الدولة وسلطتها، ومن ثم تضاءلت وتدهورت سلطة الدولة القومية، ودور المنظمات الدولية في تسوية الصراعات الدولية وحل المشكلات لتحل محلها وهو الأمر الذي نتج عنه الميل الدول نحو التكتلات الدولية الكبيرة حيث لم تعد الدولة مرتكزاً أساسيا في رسم تصورات المستقبل مهما كان الحجم السياسي أو الاقتصادي أو العسكري لهذه الدول، إلا من خلال تكتلات كبرى بحيث لا تقف فقط عند نقطة المصالح الاقتصادية بل تنوعت تلك التكتلات إلى سياسية وعسكرية، كذلك اتسم نظام القطب الواحد بحالة من عدم التجانس وسيادة حالة من التباين الشديد بين وحداته من حيث امتلاك القوة، وكذا العلاقات الغير متوازنة بين دول الشمال والجنوب وازدياد الفجوة التكنولوجية بين الدول الشمال والجنوب لصالح دول الشمال مما أوجد قدراً كبيراً من التبعية التكنولوجية التي أثرت على باقي المجالات الاقتصادية والاجتماعية. كما زادت حجم التوترات والصراعات الدولية، والتهديدات الإرهابية على الصعيد العالمي للمصالح الغربية والأمريكية تحديداً (ولفورت، 2001، ص15– 16).

أما السمات أو التغييرات الاقتصادية: فقد تمثلت في الدعوة إلى الانتقال إلى اقتصاديات السوق، انطلاقات من تصور أمريكي يرى ان الاقتصاد الرأسمالي هو الأفضل وانه يصلح لجميع دول العالم، باعتبار شكل الديمقراطية والنهج الليبرالي السياسي السائد في الغرب هو النموذج المطلوب الاقتداء به من الجميع، وكذا ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية، كذلك ظهور الشركات متعددة الجنسيات التي تعد أحد أهم مظاهر العولمة، والتي استطاعت أن تسيطر على نسبة كبيرة من التجارة الدولية (عبد الحميد، 1998، ص43). هذا بالإضافة إلى ظهور مفهوم العولمة بكافة ممارساته مع بداية التحول في النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى نظام أحادي القطب، والذي بمقتضاه أصبح العالم كله بمثابة قرية واحدة، وهو الأمر الذي ترتب عليه مجموعة من التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية مثل فتح الأسواق الدولية أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات، وهو ما نتج عنه صياغة العديد من مفاهيم العلاقات الدولية بما يعطي للدول المؤيدة للعولمة فرصة الصعود إلى صفوف القوى الكبرى في النظام العالمي الجديد، وذلك بممارسة حق التدخل في شؤون دول الجنوب (عثمان، 2021). وفي

هذا الإطار فقد قامت الدول الأوروبية بطرح وفرض تطبيق عدة مفاهيم كحقوق الانسان والديمقراطية التي ينبغي تطبيقها والالتزام بها من قبل الدول النامية أو دول الجنوب وذلك لتحقيق الاندماج مع العولمة، وبناءً عليه يتم التدخل الانساني لمراقبة وحماية تطبيق تلك المفاهيم، هذا بالإضافة إلى إلغاء العديد من القيم والهويات التقليدية للثقافات الوطنية والترويج للقيم الفردية الاستهلاكية الأمريكية، والمفاهيم الاجتماعية الغربية بصفة عامة، مع اعتبار تلك القيم والمفاهيم هي وحدها المقبولة كأساس للتعاون الدولي في نطاق العولمة (أبو هديمة، 2016)

تأثير التغير في النظام الدولي على الأمن القومي: واقع الأمر يؤكد أن كل هذه التغيرات الدولية التي طرأت على بيئة النظام الدولي الجديد كان من شأنها التأثير المباشر على الأمن القومي، فقد انتقل مفهوم الامن القومي من فكرة الحاجة الى المعرفة الى فكرة الحاجة الى مشاركة الاخرين في المعرفة ،و الاعتراف بعدم قدرة الدولة الوطنية على مواجهة التحديات بمفردها ومن ثم فقد ظهرت الحاجة الماسة للتعاون مع الاخرين والاعتماد على قدراتهم والتنسيق معهم لمواجهة تلك التحديات والمشاكل ذات الاهتمام المشترك، كما تطورت بعض المفاهيم المتعلقة ببعض التحديات الأمنية بمفهوم الحرب على الإرهاب والحرب على جماعات المتطرفة (أبو وليدة، 2001، ص10)، كما ظهر ما يعرف بمفهوم الأمن السيبراني حيث اصبحت الدولة الوطنية تعطى اهتماما متزايدا بهذا الجانب من الأمن خاصة في ظل مواجهاتها بشن حروبا الكترونية من شأنها دفع العديد من مقومات وأسس الدولة إلى الانهيار، كما زادت أهمية الحرص والانتباه تجاه اللاعبين الدوليين الجدد على الساحة الدولية الذين من شانهم تهديد امن وسيادة الدول الوطنية الاخرى، وذلك على اعتبار ان العلاقات الدولية قد تغيرت مع ظهور هؤلاء الفاعلين الدوليين (الصادق، 2014).

كما تغيرت طبيعة التهديدات والتحديات الأمنية في ظل التغيرات الدولية، حيث تنوعت التهديدات ما بين اقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة نسبة الفقر على مستوى العالم في ظل انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، كما ارتفعت معدل الصراع والمنازعات الإقليمية بين الدول، كما أصبحت مشكلة انتشار الأسلحة النووية والإشعاعية والكيميائية، والبيولوجية تمثل تحدي وتهديدًا خطيرًا أمام الأمن القومي، كما أصبحت ظاهرة الإرهاب الدولي من أخطر التهديدات التي تواجه المجتمعات البشرية والمجتمع الدولي ن وذلك في إطار انتشار المنظمات الإرهابية، والجماعات الدينية المتطرفة،

وانتشار الميليشيات المتمردة التي تعمل على زعزعة الدول الوطنية، وزيادة معدل الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال منظمات الجريمة العالمية وهى تلك المنظمات الاجرامية التي تكون المسؤولة عن نقل كلاً من المخدرات، الهجرة غير الشرعية، الجريمة العابرة للحدود بالإضافة الى تزويد المتمردين بالمجرمين والمطلوبين الدوليين والاسلحة المهربة والعملات المالية الصعبة وغيرها، كما تفاقمت مشكلات الأمن البيئي، مما زاد من الإمكانات التدميرية للكوارث الطبيعية الذي فاق عدد الأشخاص المتضررين منها في العقد الماضي مليون شخص، وفي الفترة نفسها فاق العبء الاقتصادي الأعباء الواقعة في العقود الأربعة السابقة (سعيد، الحرافيش، 2010، ص13 – 14).

وفي هذا الإطار يتضح أن تأثير متغيرات البيئة الدولية الجديدة تجاه مفهوم الامن القومي قد ساهمت في جعل هذا المفهوم داخل الدولة الوطنية ينتقل من حالته التقليدية الاستاتيكية إلى حالة أخرى أكثر حداثة غير قادرة على استيعاب المخاطر والتهديدات الناتجة عن البيئة الدولية الفوضوية وبمظهر يمتاز بالطابع الجماعي أكثر من كونه عنصراً فردياً تقوده دولة وطنية تعجز عن مواجهة المخاطر والتهديدات التي تواجهها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي خاصة وأن تلك المخاطر والتهديدات أصبحت تمتاز بانها عابرة للحدود الوطنية، ومن ثم فإن البيئة السياسية الدولية تمثل الحاضنة الأساسية التي يتعايش بداخلها مفهوم الأمن القومي منذ بداية ظهوره داخل حقل الدراسات السياسية عام 1947 ليتطور ويصبح فرعاً جديداً داخل مضامين حقل العلوم السياسية، كما أن قضية استقرار الامن القومي يتطلب وجود العديد من المطالب الاساسية التي تسهم بدورها في خلق حالة الاستقرار على غرار الاستقرار الاقتصادي داخل الدولة الوطنية، بالإضافة الى تطبيق كافة الاستراتيجيات الأمنية اللازمة لمواجهة كافة الأخطار المحتملة.

وتنطوي الإشارة أن من بين أهم متغيرات البيئة السياسية الدولية الجديدة التي طرأت على مفهوم الأمن القومي قد جعلته ينتقل من فكرة الحاجة إلى المعرفة الى فكرة الحاجة الى مشاركة الاخرين في تحقيقه، بل أن جملة هذه المتغيرات تدور حول فكرة أن هناك متغيرات سياسية دولية جديدة أصبحت تؤثر فعلياً على محدودية أداء الدولة الوطنية تجاه تحقيق مفهوم الامن القومي المعاصر. كما انبثقت عنها متغيرات فرعية عديدة اثرت فعلياً على اداء مفهوم

الأمن القومي بشكل جعل معظم تلك الدول الوطنية تتعرض لانتهاكات تلك المتغيرات السياسية الدولية دون أن تجد المعالجة المثلى التي تحد من تلك التهديدات والمخاطر (الرمحي،2021).

تأثير التغير في النظام الدولي على الأمن القومي العربي: يعد مصطلح المتغيرات الدولية وصفا شائعاً لكل التفاعلات الدولية التي تؤدي دوراً أساسياً في عملية تحويل النظام السياسي الدولي من حيث الهيكلة التي تنعكس على قيادة النظام بفعل القوة والنفوذ، ويذهب مورتن كابلان إلى اعتبار المتغيرات الدولية بمثابة مدخلات، تتسبب في إحداث نوع من التغيرات في العلاقات الدولية التبادلية لوحدات النظام الجديد وأيضا في الخصائص الذاتية للبعض منها، وأن ذلك من شأنه أن يفضي إلى تحولات سياسية في سلوكيات النظام بصيغة مخرجات معينة تؤثر في استقراره (عثمان، 2021)، وأن أثار تلك المتغيرات ليست ثابتة وإنما تتغير بتغير الحدث، فمع ظهور مجموعة من المتغيرات الدولية الجديدة التي شهدها النظام الدولي ظهرت بالتبعية آثارها على شكل وطبيعية النظام الدولي وبالتبعية النظم الفرعية وتحديداً النظام الإقليمي العربي، فمع انهيار وسقوط الاتحاد السوفيتي وتحول النظام الدولي للقطب الأحادي، فقد تأثرت معظم دول النظام العربي نظراً لارتباط معظم الدول العربية بعلاقات سياسية واقتصادية وأمنية معه وهو ما أثر بدوره على الأمن القومي العربي، كما أثرت العولمة بالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى التي تعد من أبرز السمات الجديدة للنظام الدولي على دول العالم بشكل عام وعلى الدول العربية بشكل خاص حيث أن لتلك المؤثرات انعكاسات فاعلة على المقومات السياسية للدول العربية، لما تحمله مبادئ العولمة من مضمون يؤكد على عالمية الاقتصاد الرأسمالي، والاعتماد على النموذج الغربي للتنمية، وسقوط الحدود السياسية، وانتهاء مفهوم القومية، وتآكل الحواجز الثقافية، وانتشار التقدم التكنولوجي، لذلك فإن ما يحدث من تغيرات في النظام الدولي يؤثر بصورة أو بأخرى على الأمن الإقليمي العربي (أمين، 2010، ص72– 73). وتكمن مشكلة النظام العربي في عدم قدرته على مواجهة التغيرات الدولية التي شهدها النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق الحليف الأقرب لبعض الدول العربية، مع عجز النظام العربي في الصمود على مواجهة محاولات بعض القوى الدولية اختراقه وجعله منطقة تنافس، نظراً إلى ما يعاينه من ضعف التنسيق الاقتصادي وحتى السياسي. كما أن الانقسامات التي شهدتها الساحة العربية فيما يتعلق بتوصيف طبيعة بنية المنظومة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، جعلت بعض البلدان العربية تتجه للتعامل مع المتغيرات الدولية انطلاقا من دوافع قطرية، ومصالح ذاتية، ورؤية سياسية صنعها

الخارج، كما لم تمانع هذه البلدان في الدعوة إلى التأقلم مع المتغيرات الدولية في ظل تزايد النفوذ الأمريكي، وتغلغله في الوطن العربي، مما أفضي إلى عدم تحقيق توافق عربي حول تصور موحد يدعو إلى قيام تحالفات إقليمية، وإيجاد اتفاقية تعاونية وتكاملية مع قوى إقليمية مؤثرة مثل دول أوروبا، تكون أكثر تعاطفاً مع القضايا العربية، وذلك بهدف مساعدة بلدان الوطن العربي في الحد من تعاظم النفوذ الأمريكي فيها (غليون، 2009، ص19). من هنا فإنه وعلى الرغم من تعدد التحديات التي فرضها النظام العالمي على الوطن العربي، فإن التنافس بين القوى الدولية الكبرى يمثل أهم وأخطر هذه التداعيات، باعتبار الوطن العربي من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم؛ بيد أن التنافس الدولي على الوطن العربي بعد الحرب الباردة، مال لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على زيادة نفوذها في هذه المنطقة والحد من اتساع النفوذ الأوروبي الذي يشكل المنافس الأساسي لها، فقد أثرت المتغيرات الدولية في مستقبل الوطن العربي وفي دعوة العرب إلى قيام الوحدة العربية، أو حتي قيام كتلة سياسية متلاحمة (شلبي، 2008، ص115) ، وقد مثلت حرب الخليج الثانية أحد النقاط الأساسية الفاصلة في تحديد العلاقة بين النظام العالمي والنظام العربي، حيث ألقى النظام العالمي بظلاله الكثيفة على الوطن العربي، ونجحت الولايات المتحدة بأن تظهر في صورة الضامن الرئيس لأمن دول المنطقة، والمهيمن على ميزان القوى الإقليمي الخليجي. وبطبيعة الحال سمح لها هذا الوضع الاستراتيجي والسياسي بأن تحصل على المزيد من المنافع السياسية والاقتصادية. من جهة ثانية، سببت أزمة الخليج الثانية خلافاً حاداً حول الترتيبات الأمنية المتصورة، كما شكل البعد الدولي لهذه الترتيبات مصدراً إضافياً لهذه الخلافات في منطقة الخليج التي تملك أكبر احتياطي للنفط في العالم ومن هذا المنطلق، فقد مثل قدوم القوات الأمريكية والغربية التي حرصت علي تأكيد وجودها في المنطقة لضمان الترتيبات الأمنية في المنطقة العربية كأحد تداعيات التغير في طبيعة النظام الدولي وانفراد الولايات المتحدة بقيادة مجريات الأمور والقضايا الدولية تأثيراً مباشراً على دول النظام العربي وسلامة استقلاليته، فقد اعتمدت الولايات المتحدة أسلوباً جديداً يعتمد علي التدخل العسكري المباشر بدلاً من اعتماد سياسة الردع لإحكام سيطرتها على الخليج العربي وهو الأمر الذي ربط بين بداية التغييرات في النظام الدولي واختراق الأمن القومي العربي (فواز، 1997، ص 89).

لذلك فإن الرؤية الأمريكية تذهب إلى إعادة هيكلة النظام الدولي وهو ما يؤدي إلى حدوث تغيرات مماثلة علي بنية الأنظمة الإقليمية، ونظراً لكون النظام الإقليمي العربي واحد من تلك الأنظمة،

فإنه سيُعاد بناؤه علي أسس جديدة، تستثنى فيها الاعتبارات القومية والفكرية والقيمية ليمتد إطاره نحو مفهوم أوسع، يوصف بالنظام الإقليمي الشرق أوسطي، يضم قوة ووحدات إقليمية إلى جانب الوحدات التي يتشكل منها النظام العربي وهو الأمر الذي يمثل تحدياً أمام أي محاولة عمل وحدوي عربي يسعى لإقامة وإنشاء وتفعيل ترتيبات أمنية عربية مستقلة تشكل حائط السد أمام ما يهدد أمن دول النظام العربي والأمن القومي العربي.

المحور الثالث: دراسة حالة تأثير التغير في النظام الدولي على الأمن القومي العربي ومصادر تهديده

كان لتغير طبيعة وشكل النظام الدولي تأثير خطير ومباشر على دول النظام العربي من حيث زيادة خطر وتأثير مصادر تهديد الأمن القومي العربي، فقد كان لذلك التغيير تأثير سلبياً على مصادر تهديد الأمن العربي الخارجية والتي تتمثل في أطماع الدول الكبرى في دول المنطقة، وكذلك أطماع دول الجوار، كما أثر ذلك التغير بالسلب أيضاً على مصادر التهديد الداخلية والمتمثلة في قضايا الأقليات، والرهاب، وقضايا الديمقراطية (السرحان، المقداد، 2013).

أولاً: تأثير التغيير في النظام الدولي على مصادر التهديد الخارجية

أ. **زيادة أطماع الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية):** مع بداية التسعينات وانتهاء أحد مراحل النظام الدولي التي اتسمت بثنائية القطبية مع انهيار وسقوط الاتحاد السوفيتي حيث خرجت الولايات المتحدة من نطاق توازن القوى الذي حكم العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية على نحو مكنها من احتلال مكانة فريدة لا نظير لها، لذلك عملت على تثبيت وجودها بشكل دائم وبخاصة في الجانب الأمني – العسكري لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية في العالم، وانطلاقًا من رغبة الانفراد الأمريكي في قيادة العالم، فقد اتجهت الولايات المتحدة في سياساتها واستراتيجيتها إلى استراتيجية الهيمنة (Brands,1998,P.p 98). فقد تمكنت الولايات المتحدة من منع أي قوة معادية من السيطرة على موارد تسمح لها بتبوء موقع قوى عظمى مع تدارك ظهور أي منافس شامل في المستقبل (تشوميسكي، 1998، ص 86).

ومن هذا المنطلق فقد عملت الولايات المتحدة على تنفيذ كل ما يتوافق مع تحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة العربي حيث تحظى المنطقة العربية بأهمية جيواستراتيجية على مستوى

العالم، كما تحظى المنطقة العربية بأهمية اقتصادية كبيرة من خلال امتلاكها ما يقرب من 55% من احتياطي النفط، ونظراً للثروة النفطية الضخمة فقد اتجهت أنظار القوى الكبرى وأولها الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة والسيطرة عن منابع النفط العربي ويرجع اهتمام الولايات المتحدة بالنفط العربي إلى تزايد الحاجة الأمريكية إلى استهلاك الطاقة خاصة بعد بدء وجود عجز تصاعدي في ميزان النفط منذ مطلع السبعينات، لذا فقد تركزت الأهداف الأمريكية في المنطقة في حماية الاقتصاد الأمريكي من أي هزة قد يتعرض لها نتيجة انقطاع تدفق النفط من الأراضي العربية أو حتى ارتفاع أسعاره (عبد الله، 1998، ص25)، **الأمر الثاني** هو ضمان استقرار وبقاء إسرائيل في المنطقة العربية حيث تعد الحليف الاستراتيجي الوحيد للولايات المتحدة في قلب المنطقة العربية، لذلك حرصت الولايات المتحدة على ضمان تفوقها العسكري على الدول العربية مجتمعة وحصولها على أرقى نظم التسليح التقليدي وغير التقليدي (دغيدي، 2004، ص22). وقد عمدت الولايات المتحدة إلى التدخل في شئون دول النظام العربي بكافة الطرق مستغلة قوتها وتفوقها الاقتصادي والعسكري والأمني، كذلك استطاعت أن تعمل على تطويع المنظمات الدولية لتحقيق مصالحها واستراتيجيتها في المنطقة واستصدار القرارات التي تخول لها ذلك وتضفي نوعاً من الشرعية الدولية على سلوكها المشين، وقد اتخذ التدخل الأمريكي في الشأن الداخلي العربي شكلين مباشر وغير مباشر، وقد تمثل التدخل غير المباشر في **أولا:** التواجد العسكري الدائم في منطقة الخليج العربي عن طريق انتشار قواعدها العسكرية في دول الخليج والذي بدأ مع حرب الخليج الثانية 1991، **ثانياً:** الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 بزعم امتلاك النظام العراقي أسلحة دمار شامل وحماية حقوق الأقليات العراقية ومكافحة إرهاب النظام العراقي الحاكم نظام الرئيس صدام حسين، وهذا الاحتلال كان بمثابة حلقة من حلقات السلسلة الأمريكية لمكافحة والحرب على الإرهاب في أعقاب أحداث سبتمبر 2001 (العلاف، 2005، ص 232)، تلك الأحداث التي قد أدت إلى تغيير قواعد إدارة العلاقات الدولية وتغيير في أنشطة بعض الدول أو الوحدات التي تشكل عضوية النظام الدولي على النحو الذي يقود إلى مزيد من تكريس الأحادية الأمريكية وسيطرتها على النظام الدولي، من حيث عدم الإقرار بسياسات الاحتواء ولا توازنات القوى ولا استراتيجيات الردع والمزيد من عدم احترام قواعد القانون الدولي التي قامت عليها حركة العلاقات الدولية، بل امتد الأمر إلى عدم احترام السيادة الوطنية للدول وذلك في سبيل إرساء وفرض الهيمنة الأمريكية (سرور، 2010). أما التدخل الأمريكي في شئون دول النظام العربي بالشكل غير المباشر فقد تمثل في **أولاً:**

دعم المعارضة الانفصالية في جنوب السودان، والضغط على الحكومة السودانية واتهامها بممارسة أشكال التطهير العرقي والإبادة الجماعية ضد الأقلية المسيحية في الجنوب، وقد يرجع ذلك الاهتمام بقضية تحرير إقليم جنوب السودان بعد اكتشاف أهمية النفط السوداني، **ثانياً:** القوة الناعمة الأمريكية التي تحتكر الإعلام الدولي من خلال نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والتي تهدف إلى الهيمنة على المجتمعات العربية واستلاب التراث العربي، والعمل على إعاقة أي محاولة فكرية لعودة القومية العربية وطمس الهوية العربية (المحارمة 2010، ص 110- 113-114 - 116).

ومما سبق يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية منذ تبوئها قمة النظام الدولي عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وهي تعمل على خلق كل الفرص لتتمكن من التدخل في الشأن العربي بما يحقق مصالحها في المنطقة منتهكة بذلك كل المبادئ والمواثيق والأعراف الدولية، واستباحة سيادة الدول العربية على أراضيها بحجة حماية حقوق الإنسان، ونشر القيم الديمقراطية، والحرب على الإرهاب، بحيث تقوم بالتلويح بتطبيق عقوبات دولية على كل من يخالف إرادتها ويحاول أن يعوق مصالحها في المنطقة.

ب. أطماع دول الجوار (إسرائيل – تركيا – إيران- إثيوبيا):

إسرائيل: منذ انفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي، أصبح ضمان أمن إسرائيل من المصالح الاستراتيجية الأمريكية، حيث يعد ضمان الأمن الإسرائيلي في المنطقة التزام أمريكي نابع من كون إسرائيل تعد بمثابة الحليف الاستراتيجي الوحيد لها في المنطقة، فقد صرح الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بأن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ذات طابع خاص، وأن الالتزام الأمريكي الأول في منطقة الشرق الأوسط هو ضمان أمن إسرائيل وحقها في البقاء الدائم والعيش في سلام (Tillman,1982,P.p53)، خاصة وأن إسرائيل نجحت في هزيمة أشد خصوم الولايات المتحدة في المنطقة دون تكلفتها شيئاً، بالإضافة ما ترتب على تلك الحرب من نتائج منها تحول خصومها إلى حلفاء، وهو ما أكد على أهمية إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة التي استطاعت أن تلعب دوراً أساسياً في تحقيق المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط (USA Department of Defense, pp 16)، والحجم الحقيقي للمصلحة الأمريكية من وجود إسرائيل في المنطقة يتحدد من خلال شكل العلاقة الأمريكية الإسرائيلية التي تمثل علاقة ثلاثية الأطراف تضم الولايات المتحدة وإسرائيل واللوبي اليهودي

في الولايات المتحدة، حيث ترى الولايات المتحدة إسرائيل من منظور اليهود الأمريكيين، وبذلك فإن نمو إسرائيل المستمر هو يمثل مصلحة حيوية أمريكية، ومن ثم فقد أصبح من المواقف المبدئية لكل رئيس أمريكي سواء قبل أو انتخابه أن يؤكد فقد على التزامه بأمن إسرائيل ووجودها وضمان تفوقها العسكري على الدول العربية مجتمعة وحصولها على أرقى نظم التسليح التقليدي وغير التقليدي (دغيدي، 2004، ص21)، ويكمن الدور الإسرائيلي في منع أي خطوات جادة نحو المضّي لتحقيق الوحدة العربية بمفهومها الشامل والعمل على عرقلة التقوية الذاتية للمجتمع العربي(هيكل، 1986، ص41).

ولا يقتصر التهديد الإسرائيلي بذلك التحالف مع الولايات المتحدة لتحقيق مصالحهما المشتركة في المنطقة، بل إنها تمثل مصدر تهديد خطير للأمن المائي للدول العربية، فهي لا تتوقف عن أعمال الاستيلاء على منابعها، فقد استولت إسرائيل علي مصادر المياه العربية في الضفة الغربية والجولان وحول مياه نهر الأردن ونهي الليطاني ، ويتطلع هذا الكيان باستمرار نحو محاولة السيطرة على مصادر مياه عربية جديد (كحالة، 1980، ص42)، فتوفير وتأمين منابع ومصادر المياه هي من أهم العناصر في استراتيجية الأمن الإسرائيلي، والقائمة علي عقيدة التوسع بجانبيها الأفقي والرأسي، فالتوسع الأفقي يحقق للكيان الإسرائيلي أكثر من هدف، فهو يوفر أولا عمقا جغرافيا للدفاع عنه أثناء معاركه مع العرب، ويوفر ثانيا المياه الضرورية لهذا الكيان الذي يعاني من أزمة حادة فيها، كما يمده بمصادر جديدة للثروة والمواد الغذائية خاصة في الضفة الغربية ولبنان، أما التوسع الرأسي فهو التوسع العسكري بما يحقق التفوق الكمي والنوعي للكيان الإسرائيلي علي الدول العربية مجتمعة. وقد انتهج هذا الكيان للحصول علي المياه داخل الأراضي الفلسطينية سياسة مائية تمثلت في أساليب السيطرة علي مصادر المياه الجارية كنهر الليطاني ونهر الأردن، والاستفادة من المياه الجوفية داخل أراضي فلسطين المحتلة، وسحب المياه من البحيرات داخل فلسطين كبحيرة الحولة وبحيرة طبرية، وتخطيط وتنفيذ وإقامة مشاريع لنقل المياه من مصادرها إلي الأماكن التي لا توجد بها مياه داخل فلسطين المحتلة (السيد، 1993، ص64)، وقد كان للأطماع المائية الإسرائيلية على الأمن القومي العربي عدة انعكاسات على المستوى السياسي كما يعد التحكم الإسرائيلي في المياه ورقة ضغط رابحة لفرض سياسة الأمر الواقع تجاه الدول العربية، وبصفة عامة فقد تمثلت انعكاسات الأطماع الإسرائيلية في

المياه العربية على الأمن القومي العربي من الناحية السياسية في تجزئة الدول العربية، وتمكين الدولة اليهودية من التكامل، والعمل على تفكيك النظام القَومي العربي (إبراهيم، 1982).

كما يمثل التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي أحد أدوات الردع والمساومة والإجبار والابتزاز السياسي، حيث تقوم إسرائيل بشكل دائم ومستمر بالتلويح بالقدرات النووية التي تمتلكها، وذلك للحيلولة دون فرض إرادة الدول العربية أو إلحاقها الضرر بالكيان الإسرائيلي (عبد السلام، 1994)، وقد كانت فترة التسعينات التي تطورت فيها الجرأة الإسرائيلية من حيث الإعلان عن استخدام السلاح النووي كسلاح رادع بالدرجة الأولى، وحاسم من جهة أخرى، بما يأتي تأثيره كسلاح رادع و استخدامه كسلاح نفسي ضد الدول والجيوش العربية والإسلامية، وكضمان نهائي لإسرائيل للحفاظ على بقائها(Feldman, 1997,Pp.105).

ويتضح بذلك أن التغيرات الدولية التي أثرت على شكل النظام الدولي كان لها أكبر الأثر على إطلاق العنان ليد لإسرائيل في أعمالها الاستيطانية في فلسطين، وسياساتها وتهديداتها للدول المنطقة العربية، هذا بالإضافة إلى تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة لتحقيق مصالحهما المشتركة والعمل على إعاقة أي فكرة لوجود تكامل عربي سياسي أو اقتصادي، بل تسعى كلا منهما إلى طمس ملامح الهوية العربية.

تركيا: تمثل تركيا واحدة من دول الجوار الجغرافي الآسيوي للوطن العربي، وغالبًا ما يُنظر إليها بعين الشك والريبة في نواياها تجاه الوطن العربي، نظراً للمشكلات الحدودية فيما بعد حول سيادة بعض الأقاليم كلواء الإسكندرونة السوري وغيرها من المناطق الحدودية (فاضلفي، 2015)، ومع ظهور المتغيرات الدولية والإقليمية كنتيجة لتداعيات نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانية، والتسويات السلمية العربية – الإسرائيلية، وجدت تركيا نفسها في قلب دوائر جيواستراتيجية تتشكل من جديد أمنياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، واصبح لدينا الإمكانية للقيام بدور محوري إقليمي في هذه المنطقة الممتدة في قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا، لذلك فقد اتجهت تركيا إثر تلك التغيرات إلى انتهاج سياسة أكث فاعلية وشمولية وتعقيداً في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان (منصر، 2014)، كما تتضح خطورة الوضع التركي في كون تركيا الدولة الوحيد في المنطقة عضو حلف شمال الأطلسي، وما يترتب عن ذلك الوضع في التزام تركيا في حماية مصالح دول الحلف ومصالح الولايات المتحدة حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث تطرح تركيا مهاماً استراتيجية

لنفسها يتوافق معها الغرب، وأهم تلك المهام هو التصدي وممارسة الضغط على الدول والحركات المناهضة للانفراد الأمريكي بالمنطقة وخاصة في سوريا والعراق وإيران، (Sayari,2000,pp 42). وتصل العلاقات التركية الأمريكية إلى حد التحالف الاستراتيجي، نظراً لكون تركيا في العموم ومن وجهة النظر الأمريكية دولة مؤثرة في أي نظام أمني أو اقتصادي في المنطقة، وقد يرجع ذلك إلى هشاشة وضعف النظام الإقليمي العربي وفقدانه الإرادة السياسية الجماعية لحل أي أزمة عربية الأمر الذي يمنح الدول والقوى الإقليمية الأخرى الفرصة للتأثير والتدخل في الشأن العربي، وهو ما استغلته الولايات المتحدة الأمريكية وقامت بالتحالف الاستراتيجي مع تركيا لرعاية مصالحها الحيوية، كما تمثل تركيا دولة إسلامية ترغب الولايات المتحدة في تقديمها كنموذج يحتذى به في المنطقة بوصفها دولة ديمقراطية توازن بين القيم الإسلامية المعتدلة والمبادئ العلمانية، وفي هذا الإطار تسعى الولايات المتحدة من توظيف علاقاتها مع تركيا في تحسين صورتها في العالم الإسلامي (خضيرات، 2016، 518، 518). لذلك نشأت الرغبة المشتركة في التعاون العسكري بين الجانبين، وقدمت الولايات المتحدة لتركيا دور استراتيجي ضمن الاستراتيجية العسكرية والأمنية تجاه المنطقة، وأيضاً مساندة الكيان الإسرائيلي كأهم حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، والعمل على إعادة ترتيب الأوضاع وبناء ترتيبات أمنية إقليمية فعلية جديدة في المنطقة (مسلم، 1995، ص405)، وفي نفس الإطار فقد مثّلت تركيا جزء هام وأساسي من المشروع الأمريكي لنظام الشرق الأوسط بالتحالف مع إسرائيل، والذي من خلاله تسعى تركيا إلى تقييد التطلعات العربية الوحدوية، وكذا ممارسة الضغوط على عناصر القلق في سوريا والعراق، حيث تعتبر الولايات المتحدة تركيا طرفاً استراتيجيًا في لعبة ضبط حركة القوى الفاعلة في المنطقة من خلال إثارة أزمات وتوترات كامنة، خصوصاً فيما يخص قضايا الأقليات والحدود والمياه (سامر،2004، ص39). وفي هذا الصدد، فقد مثل الموقف التركي من حرب الخليج الثانية 1991 خير دليل على كون تركيا الحليف المناسب للولايات المتحدة من خلال القرارات والتسهيلات التي قدمتها تركيا لها خلال الحرب، وفي المقابل حيث تعهدت الولايات المتحدة رسميا بتعويض تركيا مالياً عن عوائد مرور البترول العراقي عبر أراضيها وبما يزيد عن تلك العوائد التي كانت تحصل عليها قبل الأزمة من العراق، كما تعهدت الولايات المتحدة بتعويض تركيا في إطار التحالف الغربي عن توقف المبادلات التجارية التركية الضخمة مع العراق، حيث ارتفعت تقديرات هذه التعويضات إلى نحو 4 مليار دولار ، كما تم رفع القيود العسكرية المفروضة على تسليح

تركيا منذ قيامها بغزو قبرص، هذا بالإضافة إلى قيام الولايات المتحدة بمنح تركيا مساعدات عسكرية إضافية زيادة عن المعونة السنوية المخصصة لها (سعودي، 1991، ص56).

إيران: تنطوي العلاقات العربية – الإيرانية على تعقيدات تاريخية ومعاصرة مخيفة، فإيران في توتر وصراع سيطرة ونفوذ مع العرب، فصراع الحدود والتهام الأراضي العربية، بدءا بالسيطرة عام 1925 على إقليم عربستان المعروف حالياً بخوزستان – الأهواز شمال الخليج العربي وهي أغنى مناطق النفط في إيران، واحتلال الجزر الإماراتية 1971، ثم محاولة السيطرة على كامل شط العرب، تلك العوامل التي من شأنها أن تعتبر من محفزات الصراع والتوتر التي أثرت على العلاقات العربية – الإيرانية المعاصرة، ومع مجيء ثورة الخميني عام 1979 ظهرت عوامل جديدة في الصراع العربي – الإيراني، ارتبطت بقضية تصدير الثورة واستمرار سياسة التوسع لغرض السيطرة في المنطقة العربية، وكان هذا العامل من أبرز مسببات نشوب الحرب العراقية – الإيرانية، التي استمرت 8 سنوات، وخلفت وراءها خسائر بشرية ومالية كبيرة أكلت الأخضر واليابس في البلدين، وأدت إلى شلل في حيوية الحركة والحياة في المنطقة (روحاني، 2015). إيران خلال فترة التسعينات ولتحقيق استراتيجيتها القائمة على التوسع وتصدير ثورتها لم تمانع من الغزو الأمريكي على العراق، الذي يعتبره أكبر مصدر تهديد للأمن القومي الإيراني، بل أوعزت لأتباعها من داخل العراق بالمساهمة في ذلك الغزو لإخراج العراق من دائرة التأثير العربية والإقليمية، (شربل، 2010). ومع اندلاع الحرب الأمريكية على العراق وسقوط نظام صدام حسين نجد أن الحرب نفسها قد أفادت إيران كثيرا و صبت في صالحها، رغم رفضها لاستمرار احتلالها للعراق، حيث مهدت الولايات المتحدة الأمريكية الطريق لإيران عن طريق غرس بذور الطائفية ورعايتها لفترة كافية، فالاحتلال الأمريكي للعراق تجاوز مرحلة إسقاط نظام عربي إلى مرحلة تدمير مقومات الدولة العراقية حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عملية سياسية تقوم على أسس طائفية، فالنسيج الاجتماعي للعراق ينقسم إلى طوائف من سنة وشيعة وعرب وأكراد كل منهم يبحث عن دور له في العملية السياسية ويريد تحقيق مكاسبه الخاصة، وهو الأمر الذي ما أرادته الولايات المتحدة الأمريكية وصب في مصلحة إيران من خلال التقسيم الطائفي الذى كانت الغلبة فيه للشيعة حين قام الحاكم الأمريكي المدني للعراق بتشكيل مجلس الحكم العراقي في يوليو 2003 والذى أُعتبر أعلى هيئة في البلاد وحظيت فيه الطائفة الشيعية بثلاثة عشر مقعداً من مقاعده الخمسة والعشرين بينما حصلت الطائفة السنية العربية على خمسة مقاعد فقط، ومن ثم

استطاعت إيران ليس فقط التخلص من التهديد العراقي لها في الإقليم بل وأن تسيطر عليها وأن تفرض نفوذها سياسياً وأن تعمل بشكل مستمر على التأثير على العملية السياسية بالعراق م ن خلال استغلال الطائفة الشيعية (نصار، 2016). ولذلك فمنذ حرب الخليج الثانية يُلاحظ وجود سعر إيراني مستمر لإضعاف القوة الأكبر في المنطقة متمثلة في العراق من خلال تفتيت قدراته والمساهمة في احتلاله من قبل الولايات المتحدة، مما سهم في تحقيق طموحاته التوسعية وبروزه كقوة إقليمية في المنطقة، حيث تلاقت المصالح الإيرانية والأمريكية من إخراج العراق من حسابات القوة الإقليمية في المنطقة، في الوقت التي سعت فيها إيران من انهاء الاحتلال الأمريكي للانفراد والسيطرة على العراق ومنطقة الخليج بشكل كامل، تعمل إيران على تنفيذ مخططاتها التوسعية في المنطقة من خلال مد جسور التعاون مع بعد الدول تحديداً التي يمثل الشيعة فيها جزءاً من كيانها الاجتماعي، واستغلال الطوائف الشيعية لتشتيت الفكر السياسي والاستراتيجي العربي ومنعه من بناء استراتيجية عربية موحدة في مجال الدفاع والأمن الإقليمي (نهار، 2007، ص 112-113).

إثيوبيا: تعد إثيوبيا أحد الدول الإفريقية الكبرى، التي تتميز بثقل استراتيجي، نظراً لكونها أحد محاور القرن الإفريقي والقوة الناهضة به، والتي تمتلك أكبر قوة عسكرية فيه، غير أنها تفتقر لأي منافذ بحرية على الممرات المائية، لذلك فإن إثيوبيا تعتبر منطقة القرن الإفريقي بمثابة طوق النجاة لها وامتدادها البحري (عبد الجواد، 2019)، وقد مكنها موقعها الجغرافي من حضورها الدائم في مجريات الأحداث على المستويين الإفريقي والآسيوي (البشير 2012، ص69)، وقد أدى هذا الوضع الجغرافي إلى زيادة لشعورها بالعزلة في ظل ارتباط دول جواراها العربي بروابط مشتركة كاللغة والدين (شبانة 2015، ص112).

نظراً للطبيعة الجيواستراتيجية الحبيسة للدولة الإثيوبية فهناك حالة من الاستمرارية في طبيعة العلاقات المتوترة بين إثيوبيا وجيرانها خاصة دولة الصومال، حيث تعتبر إثيوبيا منطقة القرن الإفريقي بمثابة طوق النجاة لها وامتدادها البحري، حيث تتعمد التواجد العسكري في الصومال لضمان امتيازاتها وهيمنتها السياسية بالرغم من انقضاء الداعي لتواجدها، كما تقوم إثيوبيا باستغلال مسألة الحرب على الإرهاب وتقوم بتوجيه بعض العمليات العسكرية الموجهة إلى الصومال بزعم محاربة الإرهاب المتمثل في حركة الشباب الصومالية (شقلية، 2014، ص 124) كما مثلت إثيوبيا تهديداً مباشراً لدولة السودان ووحدته، من خلال دعمها للمعارضة السودانية الممثلة في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان،

وكذلك قوى المعارضة في شرق السودان، كما لم تتوقف المسألة عند دعم قوى المعارضة فقط، وإنما تتمثل في طبيعة العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية، وقيام إثيوبيا بخدمة المصالح الإسرائيلية في السودان حيث استعانت إسرائيل بإثيوبيا في تمويل ودعم الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان الأمر الذي ترتب عليه انفصال الجنوب السوداني عقب الاستفتاء الذي جرى في 2010 (البشير، 2012، ص25).

ويمتد التهديد الإثيوبي للدول العربية من خلال تهديد أمنها المائي لدول مصب نهر النيل، حيث تنظم العلاقة بين مصر وإثيوبيا خمس اتفاقيات دولية حول توزيع مصادر مياه النيل من الهضبة الإثيوبية التي تشكل 85% من إجمالي مصادر غير أن إثيوبيا وبمساعدة كينية تحاول السيطرة على باقي دول منابع النيل للإخلال بالاتفاقيات سابقة الذكر وإقامة مشروعات يكون من شأنها خفض حصص دول المصب وعلى رأسها مصر والسودان من مياه النيل عن طريق اتفاق جديد يتيح ذلك متمثلا في اتفاق عنتيبي 2010.

ولا يتوقف التهديد الإثيوبي للأمن القومي العربي من خلال سياساتها وتحركاتها المباشرة للدول العربي، وإنما من خلال علاقاتها وتحالفاتها الاستراتيجية مع بعض الدول المعادية لمنظومة الأمن العربي والوحدة العربية، خاصة مع الكيان الإسرائيلي، فطبيعة العلاقات الإثيوبية – الإسرائيلية تشكل تهديداً وخطراً مباشراً على الأمن القومي العربي، خاصة في ظل استغلال الكيان الإسرائيلي لعلاقاته بالدول الإفريقية لاسيما بدول حوض النيل خاصة إثيوبيا التي تمثل لإسرائيل عمق استراتيجي لها في المنطقة للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها، للدرجة التي وصلت للإعلان وزير الدفاع الإسرائيلي أن أمن إثيوبيا وسلامتها يشكلان ضمانة لإسرائيل من الحيلولة دون تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية (عز الرجال، 2015، ص 42)، لذلك استندت إسرائيل في علاقتها مع إثيوبيا إلى تدعيم القوات المسلحة الإثيوبية، وتوطيد الروابط والعلاقات التجارية والاقتصادية الاستثمارية معها، حيث تعد إثيوبيا بمثابة المنفذ البحري الجنوبي لها، وفي المقابل فإن العلاقات الإثيوبية – الإسرائيلية مبنية على تبادل المصالح المشترك بين الطرفين حيث ترى إثيوبيا في علاقاتها مع إسرائيل أهمية لأمنها القومي الإثيوبي فهي المصدر الأساسي في التسليح كما ترى ايضا أن التفوق والتقدم العسكري والأمني لإسرائيل وقوة اقتصادها كلها تشكل دعامة لها ويتماشى مع أهداف سياستها الخارجية في حل مشكلاتها الداخلية والخارجية (عبد الرحمن، 2015، ص182).

أولاً: تأثير التغيير في النظام الدولي على مصادر التهديد الداخلية

وهي تلك المخاطر والتهديدات النابعة من داخل دول النظام العربي وهي تتمثل في عدم استقرار الوضع الأمن للدول العربية ذاتها نتيجة وجود عدد من المشاكل والتحديات الخطيرة منها: (الإرهاب والتطرف الديني – الأقليات الدينية والعرقية – ضعف مؤسسات الديمقراطية).

وهي تلك المشاكل التي تم استغلالها من قبل الولايات المتحدة كي تتمكن من الضغط على الدول العربية للانصياع لرغباتها، فبالنسبة لقضايا الإرهاب والتطرف الديني فقد تم ربط مسألة عمليات حركات التحرر من الاستعمار في فلسطين، ولبنان من قبل حزب الله بالإرهاب والتطرف الديني وصولاً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، تلك الأحداث التي كان لها من التداعيات الكارثية على المنطقة العربية ودول النظام العربي من خلال الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله، ثم ابتزاز الدول العربية للانصياع لتنفيذ قرارات الولايات المتحدة في المنطقة والسكوت على تداخلاتها السافرة في الشأن الداخلي العربي وتنفيذ مخططاتها ومشاريعها في المنطقة للسيطرة على النفط العربي وتتغير خريطة المنطقة من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير (Grard,Arnaud, 2007,Pp.221-222). كما تعد مشكلة الأقليات في المنطقة العربية من المشاكل التي يتم التعامل معها بمعيار انتقائي من قبل الولايات المتحدة، حيث يمتلئ الوطن العربي بالعديد من الأقليات الدينية والعرقية على امتداد الأراضي العربية من مسلمين ومسيحيين، وسنة وشيعة، وأكراد، وأمازيغ، لذلك تستغل الولايات المتحدة مسألة الأقليات وتربطها بمسألة انتهاكات حقوق الإنسان وحماية الأقليات في العديد من الدول العربية مصر، سوريا، العراق، السودان، وغيرها، لذلك فإن مسألة الأقليات تعد أحد مهددات الأمن العربي من خلال محاولات التدخل الأجنبي والتعدي على سيادة الدولة، فيتم استغلالها كأداة للضغط وافتعال الأزمات وتشجيع الحركات الانفصالية (هلال، 2014). كما يعد ضعف الأداء السياسي للأنظمة العربية أهم مهدد للأمن العربي نتيجة انعكاساته على المجتمعات والشعوب على كافة المستويات خاصة السياسية، لما لها من تأثير على المؤسسات السياسية والدستورية للدول العربية وغياب التعددية السياسية، وتعطيل مؤسسات المجتمع المدني، وتتمثل إشكالية الأنظمة السياسية العربية في شرعيتها وأساليبها وأدوات حكمها التي لم تستطع التطور وفق مقتضيات التحولات الدولية والإقليمية (المحارمة، 2010، ص81).

نتائج الدراسة

ليس هناك أدنى مجال للشك من أن ما طرأ من تغييرات متعددة ومختلفة على طبيعة وشكل النظام الدولي في النواحي السياسية والاقتصادية والتكنولوجية كان لها انعكاساتها المباشرة وتداعيتها الخطير على الدولة القومية وعلى أهم ما تمارسه تلك الدولة من مظاهر السيادة المطلقة على أراضيها ومن ثم التأثير على مفهوم وممارسات الأمن القومي، فقد كان لتحول النظام الدولي من ثنائية القطب إلى الأحادية القطبية أثراً كبيراً على النظم الإقليمية الفرعية للنظام الدولي، ومحاولة إزالة الحواجز القومية بين الدول بعضها البعض، والعمل على دمج دول العالم في إطار ليبرالي اقتصادي رأسمالي عالمي تفرض من خلاله الولايات المتحدة مفاهيمها الخاصة بالعولمة الديمقراطية، والحريات بمختلف أنواعها، وحقوق الانسان، وغيرها من المفاهيم، معتمدة في تطبيق تلك المفاهيم على مختلف أساليبها وقوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية وحتى قوتها الناعمة، وهو الأمر الذي كان له بالغ الأثر على مفهوم الأمن القومي، ومن ثم يتضح أن تأثير متغيرات البيئة الدولية الجديدة تجاه مفهوم الامن القومي قد ساهمت في جعل هذا المفهوم داخل الدولة الوطنية ينتقل من حالته التقليدية الاستاتيكية إلى حالة أخرى أكثر حداثة قد تكون غير قادرة على استيعاب المخاطر والتهديدات الناتجة عن البيئة الدولية الفوضوية وبمظهر يمتاز بالطابع الجماعي أكثر من كونه عنصراً فردياً تقوده دولة وطنية تعجز عن مواجهة المخاطر والتهديدات التي تواجهها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي خاصة وأن تلك المخاطر والتهديدات أصبحت تمتاز بانها عابرة للحدود الوطنية، خاصة وأن تلك المخاطر والتهديدات أصبحت تتسم بانها عابرة للحدود الوطنية، وإمكانية التدخل العسكري وانتهاك الأمن القومي للدول في إطار زعم حماية حقوق الانسان، أو حماية الأقليات، أو محاربة ظاهرة الإرهاب الدولي، أو مصادرة أسلحة الدمار الشامل، وهو نفس ما شهدته دول النظام الإقليمي العربي، الذي تتم انتهاك واختراق خصوصيته وروابطه القومية، من قبل الولايات المتحدة حتى يتسنى لها تحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وذلك منذ بداية سيطرتها وهيمنتها على قمة النظام الدولي، وهو الأمر الذي تزامن مع أزمة الغزو العراقي للكويت، تلك الأزمة التي لم تفوت الولايات المتحدة فرصة استغلالها حتى تتمكن من تنفيذ خططها وزرع وجودها العسكري والسياسي في المنطقة. وقد كان لهذا التحول الكبير في طبيعة

النظام الدولي أثره المباشر على مهددات الأمن القومي العربي الداخلية والخارجية، فقد تضاعف مستوى التهديد من تلك المصادر في ظل تغيير البيئة للدولية وتحول النظام الدولي من الثنائية للأحادية، وهو الأمر الذي لم يكن بتلك الحدة في إطار الثنائية القطبية.

الأمر الأكثر خطورة يتمثل في تزايد وتضاعف مستويات مصادر التهديد النابعة من داخل النظام العربي ذاته بداية من الخلافات العربية وعدم وجود رؤية واستراتيجية موحدة حول مصادر تهديد الأمن العربي، وصولاً بعجز الأنظمة السياسية للدول العربية بتلبية احتياجات شعوبها الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على ضعف الأداء السياسي للمؤسسات الدولة، وهو ما قد يؤدي إلى زعزعة الشرعية السياسية للنظام السياسي ذاته، ومن ثم زعزعة استقرار وأمن المنطقة العربية كاملةً.

لذا، فهناك حاجة حتمية وملحة لإيجاد قدر من تقارب الرؤى السياسية والاستراتيجية بين دول النظام العربي، وإعلاء المصلحة القومية العربية بالتوازي مع المصلحة الوطنية للدول، وكذا العمل إصلاح الإطار المؤسسي العربي المتمثل في جامعة الدول العربية، وآلياتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية كوسيلة لمواجه والتصدي لتهديدات الولايات المتحدة ودول الجوار العربي، كما ينبغي على الأنظمة السياسية لدول المنطقة العربية تحسين الأداء السياسي والمؤسساتي الذي يكفل كفاءة توزيع الثروات، وممارسة الحقوق والحريات لشعوب

المنطقة، وذلك لتحجيم المشكلات الداخلية كالأقليات، والإرهاب والتطرف الديني التي تمثل قنبلة موقوتة يمكن استغلالها من قبل بعض الأطراف الخارجية لتهديد أمن واستقرار المنطقة.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

- **الكتب:**

1. إسماعيل، مصطفى عثمان، الأمن القومي العربي، مكتبة المدبولي، القاهرة، 2009.
2. إدريس، محمد السعيد، تحليل النظم الإقليمية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001.
3. السيد، رفعت، الصراع المائي بين العرب وإسرائيل، دار الهدى، القاهرة، 1993.
4. الرشيدي، أحمد، محرر، الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1991.
5. الكيلاني، هيثم، حول الأمن القومي العربي، هيئة المعلومات للطباعة والنشر، دمشق، 2002.
6. المشاط، عبد المنعم، الإطار النظري للأمن القومي العربي، في: عبد المنعم المشاط محرر، الأمن القومي العربي أبعاده ومتطلباته، القاهرة، 1993.
7. تشومسكي، نعوم، ماذا يريد العم سام، ترجمة عادل المعلم، دار الشروق، القاهرة، 1998.
8. جرجس، فواز، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية– الغربية، مركز دراسات العربية، بيروت، 1997
9. حقي، سعد، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
10. حوسين، بلخيرات، مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، فبراير 2017
11. دورتي، جيمس، النظرية المتضاربة في العلاقات الدولية: ترجمة د. وليد عبد الحي، الكاظمة للنشر والترجمة، الكويت، 1985.
12. ربيع، حامد، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، دار الموقف العربي، القاهرة، 1984
13. سعيد، محمود شاكر، خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
14. سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، دار الجيل، بيروت، 2001.
15. سليمان، خليل، علاقة ادارة الأزمات الاستراتيجية الدولية بهيكل النظام الدولي، المركز العربي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، الدوحة، 2011
16. شهاب، مفيد، نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي: في تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، 1997.
17. عبد الله، حسين، النفط العربي خلال المستقبل المتطور، مركز الإمارات للدراسات المتطورة، أبو ظبي، 1998
18. عبد المطلب، عبد الحميد، النظام االقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1998.
19. عبد الهادي، عبد الناصر عباس، الأمن الشامل وانعكاساته على التخطيط الإستراتيجي للأمن الوطني: دراسة تطبيقية على الأمن الوطني الفلسطيني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.
20. عبد الرحمن، حمدي، الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا، منتدى العلاقات العربية والدولية، دبي، 2015.
21. عيسى، محسن بن العجمي، الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.
22. فهمي، عبد القادر محمد، النظام السياسي الدولي دراسة في ا؟ لأصول والنظريات الخصائص والمعاصرة، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، 1995.

23. كحالة، صبحي، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1980.
24. ماكنمار، روبرت، جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة، 1970.
25. مسلم، طلعت، علاقات العربية التركية: مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأتراك من موقعهم فيه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
26. مطر، جميل، وهلال، على الدين، محرران، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1996
27. نهار، غازي صالح، مصادر تهديد الأمن القومي العربي الداخلية: دراسة في الأمن والتنمية، دار الاعلام، عمان، 2007.
28. هيكل، محمد حسنين، حديث المبادرة، دار المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1986.

- **الدوريات:**

1. أبي صعب، فارس، التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد 389، 2011.
2. أبوهديمه، نابى، المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي، مجلة العلوم القانونية، العدد 109، 2016.
3. البشير، عبد الوهاب الطيب، التفاعلات الإثيوبية الداخلية وأثرها على توجهات السياسة الإثيوبية نحو العالم العربي، مجلة دراسات إفريقية، العدد 48، ديسمبر 2012.
4. الحلبي، سليمان عبد الله، مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.
5. الشرعة، علي، أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية 1990 – 2005، مجلة المنارة، مجلد 14، عدد 2، 2008.
6. العلاف، إبراهيم، موقع العراق في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة، مجلة دراسات إقليمية، مجلد 2، العدد 4، 2005.
7. بلقزيز، عبد الإله، الأمن القومي العربي، مصادر التهديد وسبل الحماية، مجلة المستقبل العربي، عدد 135، مايو 1990.
8. حامد، ناصر، تجاوز الإقليمية: شبكات المصالح الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد 189-، يوليو2012.
9. حجاج، والمقداد، وآخرون، أثر المتغيرات الدولية على الأمن القومي العربي، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2 العدد، 40، 2013.
10. خضيرات، عمر، العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية 2002- 2012، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 22، العدد 4، 2016.
11. سامر، سليم محمد، العلاقات التركية الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات استراتيجية، 2004.
12. سرور، عبد الناصر محمد، دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكرياً في 2003، مجلة الأقصى، مجلد 14، عدد، 1، يناير 2010.
13. شبانة، أيمن، إثيوبيا وتهديد الأمن القومي العربي، مجلة السياسة الدولية، عدد 201، 2015.
14. صايغ، يزيد، الأمن الإقليم العربي بعد حرب الخليج، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 6، 1992

15. عبد الجواد، محمد، السياسة الإسرائيلية نحو القرن الإفريقي وتأثيرها على الأمن القومي العربي وأمن البحر الأحمر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد 10، عدد 4، 2019.
16. عبد الناصر، وليد محمود، المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 187. يناير 2012.
17. عبد السلام، محمد، الرؤوس النووية الإسرائيلية الخصائص والمقومات، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994).
18. عثمان، وئام السيد، أثر متغيرات النظام الدولي على الأمن الإقليمي العربي: دراسة تأصيلية لدور نظرية الأيكولوجية السياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد التاسع – يناير 2021.
19. شلبي، السيد أمين، العرب ومستقبل القوة الأمريكية، مجلة شؤون عربية، 2008،
20. علوي، مصطفى، ملاحظات خول مفهوم الأمن، مجلة النهضة، العدد 5، أكتوبر 2000.
21. عنتر، عبد النور، محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي، مجلة شئوون عربية، عدد 133، ربيع 2008.
22. عودة، جهاد، نظرية الأمن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد 78، أغسطس 1985.
23. قرني، بهجت، من النظام الدولي إلى النظام العالم، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، يوليو 2005.
24. لقوشة، رفعت، مقدمة في إشكالية الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، القاهرة، عدد 70، 1992
25. نافعة، حسن، الأمن القومي العربي بين أخطاء الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل، المستقبل العربي، عدد 438، أغسطس 2015.
26. هلال، على الدين، النظام الدولي الجديد ما بعد الحرب الباردة، مجلة عالم الفكر، المجلد 23، العدد 3+4، 1995.

- **الرسائل الجامعية:**

1. أحمد، إبراهيم، الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، وهران، 2010.
2. القطراوي، خالد جميل، التحولات في بنية النظام الدولي وأثرها على السياسة الإسرائيلية تجاه إسرائيل، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، 2014.
3. أمين، نظير محمود، المتغيرات الدولية الإقليمية وأثرها على الأمن الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، – كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى 2010.
4. دغيدي، محمد عبد الغفار، الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط حتى عام 2020، رسالة ماجستير، أكاديمية ناصر العسكرية العليا– كلية الدفاع الوطني، القاهرة، 2004.
5. لبني، جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2010.
6. خليل، محمود محمد محمود، الأمن القومي العربي – المصري وحرب أكتوبر، رسالة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة 1985.
7. رسلان، أحمد فؤاد محمد، مفهوم الأمن القومي دراسة في النظرية السياسية مع التطبيق ميداني على أثر المجتمع المصري المعاصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهر، 1977.
8. زهرة، عطا حسن صالح، نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1985.
9. شماسنة، أسيل، النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم: دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين، رسالة ماجيستير، جامعة برزيت، 2018.

10. شقليه، نائل عيسى، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقي وأثرها على الأمن القومي العربي 1991 – 2011، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، 2013.
11. لوثاه، مريم سلطان أحمد، الأبعاد الداخلية لأمن الخليج، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة،1987.
12. محمد، رضا حسين، التغير في بنية النظام الدولي وأثره على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2009.
13. مجدان، محمد، العالم العربي والعلاقات الأطلسية دور النظام الإقليمي العربي وتأثيره فيها 1970– 1990، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

- **المراجع الإليكترونية:**

1. الرمحي، مرعي علي، الأمن القومي ومتغيرات البيئة الدولية الجديدة، https://www.politics-dz.com
2. الروحاني، عبد الوهاب، عن العلاقات العربية الإيرانية، جريدة الشرق الأوسط، عدد 13258، 17 مارس، 2015، www.aawsat.com
3. الصادق، جراية، تحولات الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 8، www.asip.ceris.dz
4. سليمان، منذر، نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، 24 أغسطس 2008، www.anfasse.org
5. شربل، بشارة نصار، العلاقات الخليجية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 26 مايو 2010، www.acssr.ea.
6. عبد العال، أحمد أمين، الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق، المركز الديمقراطي العربي، سبتمبر 2018، https://democraticac.de
7. علوي، مصطفى، القطب المنفرد، الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام الدولي، المركز العربي للبحوث والدراسات، كانون الثاني 2015 http://www.acrseg.org/36519 .
8. فاضلفي، شريفة، الدور التركي واستراتيجية الأمن القومي العربي 2002 – 2012، يوليو 2015، https://machahid24.com
9. محمد، صخري، واقع الأمن القومي العربي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، يونيو 2019، https://www.politics-dz.com.
10. موسى، حسين خلف، قضايا المياه بين الأمن القومي العربي والأمن القومي الإسرائيلي، المركز الديمقراطي العربي، 28 يوليو 2015، www.democraticac.de
11. منصر، جمال، العلاقات العربية التركية في مطلع القرن الحادي والعشرين تقاطع القيم والمصالح، مجلة دفاتر المتوسط، العدد 1، يونيو 2014 www.asjp.cerist.dz
12. نصار، ميرنا وليد، المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الشرق الأوسط، المركز العربي الديمقراطي، 1 يناير 2016، www.democraticac.de

- **الندوات:**

1. بشير، عبد الوهاب الطيب، إثيوبيا واستفتاء تقرير مصير جنوب السودان: الأدوار والسيناريوهات، ندوة، دول الجوار السوداني واستفتاء مصير الجنوب، الخرطوم: معهد أبحاث السلام – جامعة الخرطوم، ص 24 – 25، 2012

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

- **Documents:**

1. USA department of Defense, office of international security affairs, United States strategy for the Middle East, 1996.

- **BOOKS:**

1. Chaliand, Blin, The history of Terrorism From antiquity to Al Qaeda, University of California Press. Ltd. London, 2007.
2. Easton, David, A framework for political analysis, Englewood Cliffs NJ, Prentice-Hall, 1965
3. Feldman, Shai, nuclear weapons and Arms Control in the Middle East, London, Cambridge MIT press, 1997.
4. Gould, W. Julius, A Dictionary of Social Sciences, London: Tavistok Publication, 1964.
5. Hopkins, Mansbach, structure and process in international politics, New York, Harper, and Row, 1973
6. H.W, Brands, what America owes the world: the struggle for the soul of foreign policy, (New York, Cambridge university press, 1998.
7. Kaplan, Morton, system & process international politics, Wiley, New York,1964.
8. Kenneth, Tuitchett, international security: reflections on survival and stability, (London: oxford university, 1971.
9. Mattli, Walter, The logic of regional integration-Europe and beyond-, Cambridge university press, 2003.
10. Scott, Andrew, the functioning of the international political system New York, Macmillan, 1967.
11. - Singer, Wallace, intergovernmental organization and the preservation of peace, 1816-1964" international organization, 24, summer 1970.
12. Sehwar, George Zenberger, Power Politics: A Study of World of Society, London, Stevens & Sons Limited, 1964.
13. Tillman, Seth, the United States in the Middle East interests and obstacles, Bloomington, Indiana university press,1982.
14. Viotti, Kauppi, International Relations Theory: Realism pluralism Globalism and Beyoud, Boston: Allynand Bacon, 1997.
15. Waltz, Kenneth, the stability of bipolar world, Daedalus, summer 1964.

- **Periodicals:**

1. Rosecrans, Richard, bipolar, multi polarity and future, journal of conflict resolution 10 September 1966.
2. Sayari, Sabri, Turkish foreign policy in the post cold war era: the challenges of multi regionalism, journal of international affairs, vol. 54, no.1, Fall 2000.
3. Wayman, Frank, Bipolarity and War, The Role of Capability Concentration and Alliance Patterns among Major Powers, Journal of Peace Research, No. 1 April 1984.

- **Internet resources:**

1. Barry Buzan and Ole Weaver: Regions and power the structure of international security, Cambridge university press,2003, www.cambridge.org